# نظرية الكسب
# بين الأشاعرة والماتريدية
# عرض وتحليل


إعداد الدكتور

**إبراهيم عبد المولى محمد العتربي**

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين – دمياط الجديدة – جامعة الأزهر

## عرض وتحليل

إبراهيم عبدالمولى محمد العتربي
قسم العقيدة والفلسفة ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط ، جامعة الأزهر, مصر.
البريد الإلكتروني : ibrahimeletreby@gmail.com

**الملخص :**

مما لا شك فيه أن علماء الإسلام تركوا لنا تراثا ضخما من نتاج عقولهم يتميز بالدقة والعمق وموضوعنا محل البحث والدراسة ( نظرية الكسب بين الأشاعرة والماتريدية ) خير شاهد على ذلك ، فقد أثبت البحث أن أسناد الفعل إلى الله تعالى كلية فكرة جبرية أثارها الجبرية وأن أسناد الفعل إلى العبد كلية فكرة قدرية قال بها المعتزلة قبل الإمام الأشعري مما جعل الإمام الأشعري والإمام الماتريدي يقولا بالكسب ليتوسطا بين الجبرية والمعتزلة ومع ذلك لم يسلما من النقد ، وأوضح البحث أن تاريخ هذه القضية في الإسلام يعود إلى الفتن التي جدت في الصدر الأول حيث بدأ المسلمون يتساءلون عن معنى الإيمان والكفر، وعن المعاصي أهي بقضاء نافذ، وأمر لا مرد له كما تروج ذلك السلطة الأموية ، وأوضح البحث أن مذهب أهل السنة والجماعة يرى إنَّ الكَسْبَ هو العمل وهو الفعل ، وأن العبد لا يقدر على الانفراد بفعله ، لأن الفعل يتوسط بين الله تعالى وبين العبد ، وأهل السنة قالوا بذلك لأن القرآن الكريم نص على ذلك وكذلك السنة النبوية وأيضا هروبا من قول الجبرية الذين اسندوا الفعل لله كلية وكذلك من قول المعتزلة الذين اسندوا الفعل للعبد كلية ، وذكر البحث أن الماتريدية حاولت التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية فقالوا أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد ، فحقيقة ذلك الفعل عند الماتريدية للعباد من طريق الكسب ولله من طريق الخلق فالله تعالى هو الذي يتولى إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود والعبد اكتسبه وباشره .

**الكلمات االمفتاحية** : الكسب ،الجبر، الفعل ، الخير ، الشر ، الشرع ، العقل .

**The theory of earning between Ash'ari and Maturidi**

# View and analyze

**Ibrahim Abdulmawla Mohammed Alatrabi**
Department of Creed and Philosophy, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Damietta, Al-Azhar University, Egypt.
**Personal Phone**: 01008642241
**Email** : ibrahimeletreby@gmail.com

**Abstract:**
There is no doubt that the scholars of Islam have left us a huge heritage of the product of their minds characterized by accuracy and depth, and our subject matter of research and study (the theory of gain between Ash'ari and Maturidi) is the best witness to this.The research proved that the attribution of the act to God Almighty is a total idea of algebraic raised by algebraic and that the attribution of the act to the slave is a total fatalistic idea said by the Mu'tazila before Imam al-Ash'ari, which made Imam al-Ash'ari and Imam al-Maturidi say the gain to mediate between al-Jabriya and al-Mu'tazila, however, they were not spared from criticism .The research explained that the history of this issue in Islam goes back to the strife that occurred in the first breast, where Muslims began to wonder about the meaning of faith and disbelief, and about sins are an effective judiciary, and an irreversible matter as promoted by the Umayyad authority.The research showed that the doctrine of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah believes that earning is the work which is the act, and that the slave is not able to do it alone, because the act mediates between God Almighty and the slave, and the Sunnis said so because the Holy Qur'an stipulated that as well as the Sunnah of the Prophet and also an escape from the saying of the forced who assigned the act to God in totality, as well as from the saying of the Mu'tazila who assigned the act to the slave completely, and the research stated that the Maturidis tried to mediate between the saying of the Mu'tazila and saying. They said that the actions of the servants are created for God Almighty, and they are a gain from the servants, so the truth of that act according to the Maturidis is for the servants through gain, and for God through creation, God Almighty is the one who finds it and brings it out of nowhere into existence, and the slave acquired it and started it.

**Keywords**: Gain _ Reparation _ Action _ Good _ Evil _ Sharia _ Reason.

**المقدمة**

إن قضية أفعال العبادة قضية قديمة حديثة، تلوح في الأفق كل حين، وهي من الأهمية بمكان؛ لجريانها في حياتنا اليومية مجرى الدم في عروقها.

إن ما يجعل هذه القضية مستيقظة دائمًا، بل إن ما يقض مضجعها تلك الأحداث التي تحدث حولنا في شتى بقاع الأرض كل حين، فيقرع سمعك بين الفنية والفنية أن هذا قد قتل هذا وأن هذا قد أخذ حق هذا، وأن الدولة الفلانية قد أعلنت الحرب على نظيرتها الفلانية، وأن الاحتلال الغاشم قد قام بغارة طيران لقي فيها عددًا من الأطفال والرضع والشباب والشيوخ والنساء حتفهم، وأن عددًا من البنايات قد سقطت على رؤوس أصحابها بفعل الغش التي ارتكب أثناء بنائها.

كل هذه الأحداث وغيرها الكثير مما يخص الظلم والعدوان على حق الغير بدون وجه حق، جعلت من قضية أفعال العباد مسألة مطروحة على الساحة لا تغيب، فإن بحث هذه المسألة وبيان ما إذا كان العباد مجبورين في أفعالهم أولا؟ أصبحت من الأهمية بمكان.

فإذا كانوا مجبورين فكيف يكون التكليف ثم الثواب والحساب والعقاب، وإذا كانوا مختارين فلابد للجميع من أن يتحمل نتيجة أفعاله في هذا الكون.

من هنا لاح في الأفق أهمية بحث هذه المسألة وبيان آراء العلماء ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّا عن بينة ويتحمل الكل نتيجة أفعاله أمام الله ﷻ من هنا كان هذا الموضوع الذي سميته «نظرية الكسب بين الأشاعرة والماتريدية عرض وتحليل».

وهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة ترجع إلى عدة نواحي ناحية منها تلك التي أشرت إليها آنفًا، وأخرى أن هذه المسألة قد أثارت خلافًا كبيرًا بين الفرق الكلامية كانوا فيه على طرفي نقيض أعني «الجبر التام أو الاختيار التام» ولكل تبعاته التي سطرها تاريخنا المشرق من خلال تراثنا العظيم.

وهناك ناحية ثالثة وهي أن الأشاعرة والماتريدية قد حاولوا التوسط بين طرفي النقيض فجاءوا بحل وسط في المسألة كان له من القبول ما جعله هو المذهب

المعمول به الآن في شتى بقاع الأرض كما جاءوا بالجديد والطريف أعرضه في حينه.

وقد قمت في هذا البحث بعرض المسألة عند متكلمي الأشاعرة، ثم أعقبت ذلك الحديث عن المسألة عند متكلمي الماتريدية، شارحًا ما قد يستغلق فهمه من كلامهم، ومحللًا للنصوص مستخرجًا منها ما قد ينقدح في الذهن من معانٍ نستوضح من خلالها رأي السادة الأشاعرة والماتريدية في القضية المطروحة للبحث.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

– أما المقدمة: وهي التي نحن بصددها الآن، فقد بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في الكتابة فيه.

– التمهيد: يشتمل على أهمية المسألة وطبيعتها وأسباب صعوبتها.

– المبحث الأول: وفيه التعريف بمعنى الكسب في اللغة الاصطلاح.

– المبحث الثاني: ويشتمل على مفهوم الكسب في ضوء القرآن والسنة.

– المبحث الثالث: ويشتمل على عرض المسألة عند الأشاعرة والماتريدية.

– الخاتمة: وفيها أم النتائج التي توصلت إليها.

وأخيرًا أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجه الكريم، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## التمهيد

### * أهمية المسألة

لقد شغلت مسألة القدر والجبر والاختيار العقل الإنساني فى مختلف العصور، وفى هذا المعنى يقول الدكتور عبد الحليم محمود «إن مسالة القدر والجبر والاختيار أو أفعال العباد قد شغلت الفكر الإنساني منذ القدم، وإذا أثيرت مسألة القدر فى أى وسط كان فإنها تقسمه إلى قسمين يقول أحدهما بالجبر والآخر بالاختيار»(١).

وهذا يبين مدى عمق البحث فى هذا الموضوع ولقد عبر الإمام أبو حنيفة عن تعقيد هذه المشكلة فقال: «إن الناظر فى القدر كالناظر فى شعاع الشمس كلما ازداد نظرا ازداد حيرة»(٢) ولذا لم يخض أبو حنيفة فى هذه المشكلة إلا حينما طرح القدريون عليه شبهاتهم فرد عليهم بالقدر الذى يهدم شبههم ويحل إشكال هذه المسألة، وقد أحس الإمام بخطورة المسالة وتمنى ألا يخوض الناس فيها " (٣)، ولقد أثارت الفلاسفة وغيرهم من أصحاب الديانات هذه المشكلة قديمًا.

ونلحظ أن الجذور الأولى لهذه المشكلة فى الحوار الذى دار بين إبليس عليه اللعنة وبين الله سبحانه وتعالى، حين عصى أمر ربه وتكبر على السجود لآدم فطرده الله من رحمته، فاحتج على ربه بالقدر قائلاً: بن بى بي تر □ □ تن(٤) ، فنسب الغواية إلى ربه محتجًا بفكرة الجبر.

وقد ذكر الإمام الشهرستاني فى كتابه الملل والنحل الشبهة التى احتج بها إبليس وتتلخص هذه الشبهة فى سبع شبهات (٥).

---

(١) د. عبد الحليم محمود: الإسلام والعقل، ص ١٣٥، ١٣٦
(٢) الشيخ ملا على القاري: شرح الفقه الأكبر، ص ٥١/ ٥٧ بتصرف .
(٣) د/ على سامى النشار: نشأة الفكر الفلسفي فى الإسلام، ١/ ٢٦٦.
(٤) سورة الأعراف: ١٦.
(٥) الشهرستاني: الملل والنحل، وتتمثل هذه الشبهات السبعة فيما يلى:
- أنه علم قبل خلقي أى شيء يصدر عنى ويحصل منى فلم خلقني أولا وما الحكمة فى خلقه إياي؟
- إن خلقني على مقتضى إرادته ومشيئته فلم كلفني بمعرفته وطاعته؟ وما الحكمة فى التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ولا يتضرر بمعصية؟ إذا خلقني وكلفني فألتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة، فعرفت وأطعت فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له؟ وما الحكمة فى هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك فى معرفتي وطاعتي.؟
-إذا خلقني وكلفني على الإطلاق وكلفني بهذا التكليف على الخصوص، فإذا لم اسجد فلم لعنني وأخرجني من الجنة، وما الحكمة فى ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحا إلا قولي لا أسجد إلا لك؟
-إذ خلقني وكلفني مطلقا وخصوصا، فلم أطع، فلعنني وطردني، فلم طردني؟

*** طبيعة المسألة:**

الجبر والاختيار، أو القضاء والقدر، أو مسألة الإرادة الإنسانية ، أو نحو من هذه الأسماء كلها تعبر عن مشكلة فلسفية واحدة تشعبت حولها آراء الفلاسفة والمفكرين منذ القدم، ولا يزالون مختلفين ،وهي في حقيقة الأمر أهم مشكلة يتناولها علم الكلام والفلسفة بعد مسألة وجود اللهﷻ، لأنه تتصدى لبحث السؤال الذي يخالج نفوس كافة الناس – مهما اختلف مستواهم الفكري – والذي يمس حقيقة الإنسان ذاته، ذلك السؤال هو هل الإنسان مجرد آلة، من نوع خاص، تنفذ حتمية مرسومة ليس لها أن تحيد عنها أو تخرج عليها؟ أم أنه كائن له حريته التي يمارس أفعاله ابتداءً منها وبناء عليها.

هذه المسألة من المسائل الشائكة التي دار حولها الجدل كثيرًا ولا يزال، وقد تنبه العلماء لما في الخوض في هذه المسألة من إشكالات تكاد تستعصى على الحل، وقد أحس الإمام الأعظم أبو حنيفة بهذه الخطورة ولكم تمنى ألا يخوض الناس فيها فقال "هذه مسألة قد استصعبت على الناس فأنى يطيقونها، هذه مسألة مُقْفَلَة قد ضل مفتاحها، فإن وُجِد مفتاحها عُلِمَ ما فيها، ولم يفتح إلا بمخبر من الله يأتي بما عنده، ويأتي ببينة وبرهان"(١)، على حين نرى الإمام الآمدي يقرر أن البحث في هذه المسألة" موضع غمرة ومحز إشكال " (٢)، فإن الإمام الرازي يقدر ما في هذه المسألة من الصعوبة والغموض، وما في البت فيها من العسر البالغ فنراه يقول " وأقول: هاهنا سر آخر، وهو أن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر، لأن الفاعلية لو لم تتوقف على الداعية لزم وقوع الممكن من غير مرجح، وهو نفي الصانع، ولو توقفت لزم الجبر، وإثبات الرسول يلجئ إلى القول بالقدرة، بل هاهنا سر آخر هو فوق الكل، وهو أنا لما رجعنا إلى الفطرة السليمة والعقل الأول وجدنا أن ما استوى الوجود والعدم بالنسبة إليه لا يترجح أحدهما على الآخر إلا لمرجح، وهذا يقتضي الجبر، ونجد

-خلقني وكلفني عموما وخصوصا ولعنني، ثم طرقني إلى الجنة، وكانت الخصومة بيني وبين آدم، فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني وما الحكمة فى ذلك؟
-سلمت هذا كله ... وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني فى الحال لاستراح آدم والخلق منى وما بقي شر ما فى العالم، اليس بقاء العالم على نظام الخير خيرا من امتزاجه بالشر؟

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: ج١ /٢٦٦ .
(٢) غاية المرام: صـ ٢١٤.

أيضا تفرقة بديهية بين الحركات الاختيارية والحركات الاضطرارية وجزما بديهيا بحسن المدح وقبح الذم والأمر والنهي، وذلك يقتضي مذهب المعتزلة، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم النظرية، وبحسب تعظيم الله تعالى نظرا إلى قدرته وحكمته، وبحسب التوحيد والتنزيه وبحسب الدلائل السمعية، فلهذه المآخذ التي شرحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسألة وغمضت وعظمت، فنسأل الله العظيم أن يوفقنا للحق وأن يختم عاقبتنا بالخير آمين رب العالمين"[١] .

*** سبب صعوبة المسألة البالغة.**

ولعل السبب في هذه الصعوبة البالغة في هذه المسألة:

١- تعرض الشواهد الدالة عل عموم قدرته تعالى وإرادته ونفوذ قضائه وقدره، مع الأدلة المؤكدة لمسئوليته الإنسان عن أعماله التي يشعر هو نفسه بحريته في اختيارها، وبإسهامه في كسبها وإحداثها، وهو تعارض تومئ إليه آيات القرآن نفسها [٢] قال تعالى: ﴿ بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جم حم خم سم ﴾ وقال تعالى: ﴿ [٣] ﴾ [٤]، كما يشير إليه العديد من الأحاديث النبوية ولذا شاع بين المسلمين أن القدر سر من أسرار الله [٥] .

وأيضًا فلكل من الجبر والاختيار ما يبرره من الوجهة العقلية، ذلك أن ما يدعو إلى الجبر مون قدرة الله ﷻ شاملة غير محدودة، فاستقلال الإنسان بتنفيذ أفعاله يعني أن هناك أفعالًا لا تدخل في قدرة الله ﷻ :أي أن قدرته ﷻ محدودة، وهذه النتيجة لا يقبلها أحد من المسلمين، إذ الكل يعترف بأن اللهخالق كل شيء فلابد إذن من التسليم

(١) الرازي/ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ج٢ /٢٩٥.
(٢) الشافعي/ حسن عبد اللطيف الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية،دار السلام ،القاهرة ،ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م،صـ٤٦٧.
(٣) الرعد: ١١.
(٤) النحل: ٩٣.
(٥) صبري / شيخ الإسلام مصطفى صبري: موقف البشر تحت سلطان القدر، دار المطبعة السلفية، ط١٣٥٢هـ ، = = صـ ٥ ،٦ ،١٠٩ وما بعدها، ابن الوزير / محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين اليمني: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ،دار الكتب العلمية ،بيروت، ط٢، ١٩٨٧م ،صـ٢٨٤ وما بعدها .

بأن أفعال العباد من صنع الله ﷻ .

على ان التسليم بالجبر بفضي إلى مشكلة أخرى، وهي مشكلة التكليف، حيث إن التكليف لا يمكن فهمه إلا إذا كان الإنسان قادرًا على فعل الشيء وتركه، إذ كيف تستساغ اثابة شخص أو معاقبته على فعل ليس من صنعه [١] .

ولغموض المسألة وتعرض الأدلة بشأنها كثر الخلاف حولها، وتعددت الآراء فيها منذ عهد مبكر، وكان على الخلاف فيها على النحو التالي:

**١- القدرية الأولى[٢] :**

وهم أتباع معبد الجهني[٣]، والذي كان يرى أنه لا قدَ رَ والأمر أُ نُف، وهذا يعني أنه كان ينكر علم الله تعالى السابق بالحوادث وينفي تقديره تعالى للأمور وإرادته لها قبل أن تكون، ويرى أن الأفعال تضاف للإنسان نفسه فهو موجدها والمسئول عنها[٤].

**٢- المعتزلة:**

وهؤلاء أقروا بعلم الله تعالى السابق بالحوادث ولكنهم أنكروا خلقه تعالى لأفعال العباد وزعموا أن العباد هم الخالقون لأفعالهم على جهة الاستقلال[٥]، ومعنى هذا أن المعتزلة يلتقون مع القدرية الأولى في قولهم بأن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه – ومن هنا أطلق عليهم البعض[٦] "القدرية " أيضًا – ولكنهم يختلفون عنهم في أنهم يعترفون بعلم الله تعالى السابق للحوادث .

**٣- الجبرية:**

---

(١) قاسم /محمود قاسم: الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد ،الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، القاهرة، د.ت صـ:١٤٣.

(٢) إنما قلت الأولى تميزًا لهذه الفرقة عن المعتزلة والتي يطلق البعض عليها "القدرية" أيضًا

(٣) هو معبد بن عبد الله بن عويمر (أو عكيم) الجهني البصري: أول من قال بالقدر في البصرة، سمع الحديث من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما، وحضر يوم التحكيم، وانتقل من البصرة إلى المدينة فنشر فيها مذهبه، خرج مع الأشعث على الحجاج بن يوسف فجرح فأقام بمكة فقتله الحجاج بعد أن عذبه، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على قوله في القدر ثم قتله، وكانت وفاته سنة ٨٠ ه. (سير أعلام النبلاء ج ٥ /١٠٣، والأعلام ج ٧ / ٢٩٤) ومن رؤساء القدرية أيضًا غيلان الدمشقي، وقد أخذ كل من معبد وغيلان القول بالقدر من رجل نصراني. (تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١١١)

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٥، وتا ريخ المذاهب الإسلامية ص ١١٠ .

(٥) شرح الأصول الخمسة: صـ٣٢٣، والمنهاج في أصول الدين: صـ٥، ابن المرتضى / أحمد بن يحيى المرتضى: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل (وباب ذكر المعتزلة من كتاب )، تحقيق ،توما أرلند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣١٦هـ،، صـ٦ .

(٦) التبصير في الدين: صـ ٢٢١، والفرق بين الفرق: ١٨ ،٧٣ ،٨٤ .

وهم أتباع جهم بن صفوان[1]، وهو يرى أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور على أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، و تُنسب إليه الأفعال مجازًا كما تنسب إلى الجمادات فيقال أثمرت الشجرة وجرى الماء وطلعت الشمس ... إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضًا كان جبرًا[2].

**٤- الأشاعرة والماتريدية:**

يتفق الأشاعرة والماتريدية في الجملة حول هذه المسألة، ورأيهم فيها هو الرأي الوسط، حيث لا يرون ما يراه الجبرية من أن الإنسان مجبور على أفعاله ولا قدرة له ولا اختيار، كما أنهم لا يرون ما يراه القدرية الأولى ولا المعتزلة من أن الإنسان يخلق أفعاله بنفسه، وإنما يرون أن الإنسان مختار في أفعاله لكن هذه الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى فهو عز وجل الخالق لها، وللعبد قدرة حادثة مقارنة للفعل غير متقدمة عليه، لكن هذه القدرة ليس لها تأثير في خلق فعل العبد وإنما التأثير من الله تعالى [3].

## المبحث الأول

(١) هو جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب: رأس الجهمية، كان صاحب جدل وذكاء، وكان يُنكر الصفات زعمًا منه أن في هذا تنزيهًا للباري، وقال بخلق القرآن وأن الله في الأمكنة كلها، قتل سنة ١٢٨ ه. (سير أعلام النبلاء: ج ٦/٢٠٤، والأعلام: ج ٢/ ١٤٠) .

(٢) الملل والنحل: صـ١٣٦،والفصل لابن حزم: ج ٢ /١٤، وتاريخ المذاهب الإسلامية: ١٠٢ .

(٣) التوحيد للماتريدي: صـ ٢٦٢:٢٢١، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: صـ ٧١: ٨٠، وتمهيد الأوائل: صـ ٣٤٥:٣٤١، وأصول الدين للبغدادي: صـ ١٣٧:١٣٣، وأصول الدين للبزدوي :صـ ١١٤:١٠٤، وبحر الكلام: صـ ١٤٧،١٤٨، والملل والنحل: ١٦٦، والبداية من الكفاية ص ١١٥:١١١، وتحفة المريد ص ١٧٧:١٧٥.

## مفهوم الكسب في اللغة والاصطلاح

### المطلب الأول: معنى الكسب في اللغة

لفظ الكسب مصدر من الفعل الثلاثي "كسب" وهو فعل شأنه كسائر الأفعال لا نملك إزاء معرفة مدلوله اللغوي إلا أن نرجع إلى قواميس اللغة نستوضحها ونسترشدها فيما تشير اليه وفيما تدور عليه مادة الفعل المذكور، وبعد التتبع والاستقراء بما هو مكتوب فى القواميس نجد أن كلمة "كسب " تدور حول معاني كثيرة.

وفى هذا المجال نجد صاحب معجم مقاييس اللغة يقول؛ فى مادة "كسب": «الكاف والسين والباء أصل صحيح وهو يدل على ابتغاء وطلب وإصابة يقال: كسب أهله خيرا، أو كسبت الرجل مالا فكسبه»(١).

ويقول صاحب القاموس المحيط: «كسبه يكسبه كسبا وكسبا تكسبا: طلب الرزق، أو كسب: أصاب، اكتسب: أى تصرف واجتهد، كسبه: جمعه، كسب فلانا مالا كأكسبه إياه فكسبه هو، والكواسب الجوارح وولده من كسبه»(٢).

قال ابن الأثير: «إنما جعل الولد كسبا لأن الوالد طلبه وسعى فى تحصيله، وقد جاء فى الحديث عن عائشة رضى الله عنها إن رسول الله ﷺ قال: إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه (٣)والكسب الطلب والسعي فى طلب الرزق والمعيشة(٤).

وجاء فى معجم الوسيط فى مادة، كسب: «أى كسب لأهله: طلب الرزق والمعيشة لهم، وكسب الشيء جمعه، وكسب المال كسبا وكسبا؛ ربحه، فهو كاسب جمعه كسبة، وهو كاسب وكسوب، وكسب الإثم تحمله. وفى التنزيل ﴿ بم به تج تح تخ تم ته ثم □ جم □ حم □ خم﴾(٥)

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. ج ٥ / ص ١٧٩
(٢) الفيروز أبادى: القاموس المحيط، ج ١ ص ١٦٧، وانظر، الرازي مختار الصحاح ص ٥٧٠
(٣) أخرجه أبى داود: فى كتاب البيوع، رقم ٧١، والنسائي: فى أول كتاب البيوع، وإمام أحمد: فى المسند ٣١/٦
(٤) لسان العرب ـ ج ٥ ص ٣٨٧٠
(٥) النساء: ١١٢

وكسب فلانا مالا أو علما أو غير ذلك ناله، وأكسب فلانا مالا أو علما أعانه على كسبه أو جعله يكسبه. واكتسب تصرف واجتهد. واكتسب المال ربحه واكتسب الإثم تحمله، وفى التنزيل "[(١)].

وقد جاء ذكر مادة الكسب ومشتقاتها فى سبعة وستين موضعا فى القران الكريم؛ منها قوله تعالى: "[(٢)] وقوله "[(٣)] وقوله "[(٤)]، وغير ذلك من الآيات الكريمات .ونستنتج مما سبق أن المادة المكونة من "الكاف والسين والباء " غالبا ما تدور حول المعاني الخمسة :

١. الابتغاء
٢. طلب الرزق وجمعه
٣. الجهد والتصرف
٤. الربح والإصابة
٥. التحمل

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن لفظ ابتغاء الذي ذكره ابن فارس فى تحديد معنى الكسب يشمل الأمور المعنوية ومنها النية. ويؤيد ذلك الحديث القدسي عن أبى هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله ﷻ إذا أراد عبدى بسيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها فان عملها فاكتبوها بمثلها وإن تركها من أجلى فاكتبوها له حسنة وإن أراد عبدى إن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف[(٥)].

## المطلب الثاني: الكسب فى الاصطلاح

(١) أنظر معجم اللغة العربية: معجم الوسيط، ج ٢ / ص ٧٨٦ .
(٢) البقرة: ٢٨٦
(٣) البقرة: ٢٠٢
(٤) فصلت: ١٧
(٥) النووي: الأحاديث القدسية، جـ ١ / صـ ٥٣

وإذا كنا قد عرفنا الكسب فى عرف أهل اللغة فلنستمع الآن إلى تعريف الكسب فى اصطلاح المتكلمين من الأشعرية والماتريدية وهم الذين قالوا بأن أفعال العباد هى من الله تعالى من حيث الخلق والإيجاد وهي مكسوبة للعباد من حيث إضافتها إليهم، فالقول بالكسب لا يقتضي تشابها بين الخلق ولا يوجب الشركة بين الله تعالى والعبد لأن تعلق قدرة الله تعالى على وجه الخلق وتعلق فعل العبد على وجه الكسب، وإنما قالت الأشاعرة والماتريدية بذلك لما رأوا من أن قدرة الله تعالى عامة وشاملة لجميع المقدورات فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن(١).

فإنهم قد اجمعوا على القول بأن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وليس للعبد فيها إلا الكسب إلا إننا نجدهم فد اختلفت كلمتهم حول تفسيرهم لمعنى الكسب نظرا لتطور هذه الفكرة عندهم نتيجة للمناظرات والمناقشات التى دارت بينهم وبين خصومهم.

وبناءً على هذا فقد وضعت عدة تعريفات للكسب عند الأشعرية والماتريدية، ونلحظ منها أن تعريفات الأشاعرة قد مرت بمراحل متعددة بينما ثبت الماتريدية على تعريفهم. فنجد أن الإمام أبا الحسن الأشعري رحمه الله قد عرف الكسب فى كتابه اللمع تعريفا مختصرا فقال " وحقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب بقوة محدثة"(٢). أى أن العبد يخلى نفسه لاكتساب الفعل، وفى نفس الوقت يفيض الله عليه قدرة حادثة تكون مهمتها كسب الفعل، لا خلق الفعل الذي هو مخلوق بقدرة الله تعالى من خلال قدرة الإنسان. وقدرة الإنسان هنا شرط أساسي لا بد منه لبروز هذه الأفعال على يد العبد(٣)، وفى هذا التعريف يقرر الإمام الأشعري رحمه الله انه ليس لهذه القدرة أدنى تأثير فى فعل العبد وإيجاده، فإن الله تعالى أجرى سننه بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة أو معها الفعل الحاصل إذا ما أراده الله للعبد وتجرد له فيكون الفعل إبداعا وإحداثا لله وكسبا من العبد (٤). وبناء على هذا فقد عرف صاحب المواقف . وهو من متأخري الأشاعرة . الكسب عند الأشعري فقال " إن المراد بكسب العبد الفعل

(١) الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد ص ٣٩
(٢) الأشعري: اللمع صـ ٧٦.
(٣) د. حمودة غرابة: أبو الحسن الأشعري، صـ ١١٤ ـ ١١٥.
(٤) نفس المصدر: صـ ١١٢

هو مجرد مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل فى وجود الفعل سوى كونه محلا له "[١] بل القدرة والمقدور واقعان بقدرة الله تعالى .

وقال الشيخ الدسوقي رحمه الله "إن تسمية الاقتران كسبا مجاز بحسب الأصل لأن الكسب بمعنى المكسوب والاقتران ليس بمكسوب، بل كسبه عبارة عن مقدوره، أعنى الحركات سوأ قلنا أنه اختراع أم لا، لكن باعتبار ذلك الاقتران والتعلق أى أنه لأجلهما سميت الحركة كسبا من إطلاق اسم المسبب على السبب وهذا بحسب الأصل، ثم صار إطلاقه على المقارنة حقيقة عرفية، والحاصل إن الكسب يطلق على كل من المقدور وعلى اقتران القدرة بالمقدور " [٢].

فقد أدرك علماء الأشاعرة من بعد الإمام الأشعري أن دور الكسب عنده يفضي إلى الجبر إذ لا تأثير لقدرة العبد عنده فاخذوا يتوسعون فى مفهوم الكسب وإتاحة مجال لقدرة العبد فى الفعل.

ولذلك فقد تخطى القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله قليلا عن القدر الذي قاله الأشعري . مع أنه متفق معه فى القول بالكسب ـ حيث قال " الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تحصل للإيجاد ولكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط، بل ها هنا وجوه آخر وراء الحدوث " ثم قال " فجهة كون الفعل حاصلا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة يسمى ذلك كسبا. وذلك هو أثر القدرة الحادثة "[٣] فقد قال الشهرستاني إن القاضي أثبت " تأثيرا للقدرة الحادثة، وأثرها هى الحالة الخاصة وهى جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل وتلك الجهة هى المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب "[٤] وعلى ذلك فالكسب عنده هو حالة معلومة يحدث عنها الفعل بالقدرة الحادثة .

أما أبو إسحاق الإسفراييني رحمه الله فإنه يرى أن الفعل واقع بمجموع القدرتين معا، قدرة الله وقدرة العبد وقال "وحقيقة الكسب من المكتسب هو وقوع الفعل بقدرته مع

(١) الإيجي: شرح المواقف، الموقف الخامس الإلهيات، تحقيق: د / أحمد المهدى صـ ٢٣٨ .
(٢) أنظر الشيخ الدسوقي: حاشية أم البراهين، صـ ١٦٤ .
(٣) الشهرستاني: الملل والنحل، صـ ٨٤.
(٤) الشهرستاني: الملل والنحل، صـ٨٥ .

تعذر انفراده به وحقيقة الخلق هو وقوع الفعل بقدرته مع صحة انفراده به "[١] وحاصل مذهبه إذن إن الكسب فعل فاعل غير مستقل بالتأثير بل محتاج إلى معين هو الحق سبحانه وتعالى، وإعانته للعبد إذنه له، بتمكينه إياه من الفعل الذى تعلقت به إرادته [٢].

ثم يأتي بعده إمام الحرمين رحمه الله فقد تخطى عن هذا البيان قليلا وخالف من سبقه فى تفسير الكسب مخالفة بعيدة حيث أثبت للقدرة الحادثة أثرًا هو الوجود، غير أنه لم يثبت للعبد استقلالًا بالوجود ما لم يستند إلى سبب آخر ثم تتسلسل الأسباب فى سلسلة الترقي إلى الباري تعالى وهو الخالق المبدع المستقل بإبداعه من غير احتياج إلى سبب. (٣)، وقال فى العقيدة النظامية " قدرة العبد مخلوقة لله تبارك وتعالى باتفاق العالمين بالصانع والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعا. ولكنه مضاف إلى الله تبارك وتعالى تقديرا وخلقا فانه وقع بفعل الله تبارك وتعالى وهو القدرة، وليست القدرة فعل للعبد وإنما هى صفته وهى ملك الله تبارك وتعالى وخلق له، وإذا كان موقع الفعل خلقا لله فالواقع به مضاف خلقة الرب تبارك وتعالى خلقا وتقديرا(٤). وعلى ذلك فالكسب عنده هو تحصيل العبد بقدرته المؤثرة بإذن الله ما تعلقت به مشيئته الموافقة لمشيئة الله تعالى(٥). أو على تعبير الشيخ الكوراني الكسب عنده هو تعلق قدرة العبد بفعله وتأثيره فيه على أقدار قدرها الله تعالى خصصها بإرادته وكشفها بعمله(٦) .

وكان للأمام فخر الدين الرازي رحمه الله أيضا مفهوم خاص للكسب حيث خالف فيه من سبقوه من رجال الأشاعرة، وقد عبر عن عدم رضاه بتفسيرهم للكسب فى كتابه (المحصل) بكلمة "زعم" وهي صيغة يدل على ضعف آرائهم عنده. بناء على ذلك جاء بتعريف جديد للكسب حيث عرف الكسب بأنه " صفة تحصل بقدرة

(١) الشهرستاني: نهاية الأقدام، ص ٧٨ .
(٢) الشيخ زاهد الكوثري: على هامش كتاب اللمعة صـ ٥٢.
(٣) الشهرستاني: نهاية الأقدام صـ ٧٨ وانظر، الملل والنحل ج١، ص ٨٥ـ ٨٦
(٤) إمام الحرمين: العقيدة النظامية صـ ٤٦ـ ٤٧
(٥) الشيخ محمد زاهد الكوثري: هامش كتاب اللمعة، صـ ٥٢.
(٦) أنظر الشيخ الكوراني: إمداد المسالك لذوى الاستعداد، رسالة ماجستير كلية أصول الدين جامعة القاهرة صـ ١٨٠.

العبد بفعله الحاصل بقدره الله تعالى فإن الصلاة والقتل مثلا كلاهما حركة ويتمايزان بكون إحداهما طاعة والأخرى معصية، وما به الاشتراك غير ما به التمايز، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى وخصوصية الوصف بقدرة العبد "(١).

ووفقا لهذه الإضافات التى أضافها الأشاعرة على معنى الكسب ودوره يمكن القول بأن هناك قدرة للعبد على أفعاله لكن هذه القدرة ليست مستقلة عن قدرة الله تعالى، وليس لها دور فى الخلق والإيجاد، وهذه هى نقطة الخلاف الرئيسية بين الأشاعرة والمعتزلة إذ يقول المعتزلة بقدرة للعبد موجدة للفعل ومستقلة عن الله تعالى، أما الأشاعرة فيقولون بقدرة للعبد لا دخل لها فى الإيجاد والفعل غير مستقله عن الله تعالى.

وأما حقيقة الكسب عند الماتريدية فكما قال النسفي فى " الاعتماد والاعتقاد " هو صرف القدرة إلى أحد المقدورين، وهو غير مخلوق لأن جميع ما يتوقف عليه فعل الجوارح من الحركات وكذلك التروك التى هى أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه، وانما محل قدرته عزمه عقب خلق الله تعالى هذه الأمور فى باطنه عزما مصمما بلا تردد وتوجها صادقا للفعل طالبا إياه، فإذا وجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيكون منسوبا إليه من حيث هو حركة ومنسوبا إلى العبد من حيث هو زنا ونحوه(٢).

وقد عرف الإمام سعد الدين التفتازاني فى شرح العقائد النسفية الكسب " بأنه صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل(٣) .ومعنى صرف القدرة جعلها متعلقة بالفعل وذلك الصرف يحصل بسبب تعلق الإرادة بالفعل لا بمعنى أنه سبب مؤثر فى حصول ذلك الصرف لانفراد الله تعالى بالتأثير(٤).

وهناك تعريفات أخرى للكسب فرقت بينه وبين الخلق منها:

* كل مقدور وقع فى محل قدرته فهو كسب وما وقع لا فى محل قدرته فهو

(١) أنظر التفتازاني: شرح المقاصد، جـ ٤ صـ ٢٢٥
(٢) ابن عزبة: الروضة البهية، صـ ٣٠١ ــ ٣٠٢
(٣) التفتازاني: شرح العقائد النسفية، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا صـ ٥٨
(٤) حاشية عبد الحكيم السيالكوتي: على الخيالي، شرح العقائد النسفية، جـ ١ صـ ٢٩٤

خلق واسم الفعل يشملهما جميعا.

* ما وقع بآلة فهو كسب وما وقع لا بآلة فهو خلق.

* ما وقع المقدور به من حيث يصح انفراد القادر فهو خلق وما وقع المقدور به مع تعذر انفراد القادر به فهو كسب(١).

وقد اكتفى بعض أهل السنه فى تعريف الكسب " بأنا نعلم بالبراهين أن لا خالق سوى الله تعالى ولا تأثير إلا للقدرة القديمة ونعلم بالضرورة أن القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض أفعاله كالصعود دون البعض كالسقوط فيسمى أثر تعلق القدرة الحادثة كسبا وأن لم يعرف حقيقته(٢)."

وهذه التعريفات المتعددة نجدها كلها تدور حول أمرين أساسيين هما:

**الأول:** نسبة قدر من القدرة للعبد تتمثل فى اختياره للفعل، وفى كونه محلا للفعل فى كونه مكتسب للفعل.

**الثانى:** الفرق بين الاكتساب التى تمثله تلك القدرة الحادثة وبين الخلق التى تمثله القدرة القديمة، وعلى هذا فلا تماثل بين الخلق والاكتساب، والخلق يعنى انفراد الله تعالى بالقدرة، أما الكسب فلا يعنى استقلال العبد بالقدرة(٣).

ونستطيع أن نجمع هذه التعريفات بأن نقول: إن الكسب يطلق عل الفعل الذى يقع من العبد وهو مقدور له ويقع فى محل قدرته ولا ينفرد به ويقع بآلة، ويفترق عن فعل الله الذى يقع لا فى محل ولا بآلة وينفرد القادر به(٤).

(١) الإمام أبو المعين النسفي: كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق: جيب الله حسن أحمد، صـ ٢٩٩. وانظر الباقلاني: التمهيد صـ ٣٠٧.
(٢) شرح المقاصد جـ ٤/ صـ ٢٢٥
(٣) د. عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية ـ مدخل دراسة صـ ٣١٩
(٤) د. عبد الفتاح المغربي: الإمام أهل السنة والجماعة ـ أبو المنصور الماتريدي وآراؤه الكلامية صـ ٢٦٦

## المبحث الثاني
## الكسب في ضوء الكتاب والسنة
### المطلب الأول: الكسب فى ضوء القران الكريم

إن مسالة الكسب أو حرية الاختيار ليست فى الواقع إلا عنصرا جوهريا من كل لا يتجزأ، وهو بمقتضى إخضاعه لحمل الأمانة وهي خلافة الله فى الأرض. وحمله هذه الأمانة لا بد لها من التكليف. فلا يمكن أن نتصور أن يحمل الإنسان الرشيد تبعة التكليف والمسئولية إذا فقد الاختيار الذي هو شرطه الأساسي فى ذلك.

ونحن حين ننظر موقف القران الكريم من مسألة الكسب وأفعال العباد نحتاج الى أن نمعن النظر أولا لنتدبر الآيات القرآنية المحكمة التى تأمرنا بالتوكل على الله تعالى، والإيمان بمشيئته فينا وإرادته لنا، وهو ما يسمى بالإيمان بالقضاء والقدر المطلق لله تعالى، وانه لا يمكن لمؤمن بأي حال من الأحوال إلا أن يلتزم بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [١] .

ثم نتدبر بعد ذلك آيات أخرى متشابهة تفيد ظاهرها معنى آخر لنردها ونؤولها إلى المحكم إتباعا فى ذلك القواعد العلمية للبحث القرآني أو السنة النبوية الشريفة الصحيحة لأنهما صدرا من منبع واحد ولا يجوز أن يختلف فيه أو أن يناقض بعضها بعضا مصداقا لقوله تعالى: ﴿ ﴾ [٢]

فإذا تصفحنا القرآن الكريم وتدبرنا معاني آياته نجد أن هناك آيات كثيرة تدل على أن الإنسان كاسب لفعله، والله خالق وموجد له. ومنها ؛ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [٥]، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [٦]، ونجد أن القرآن الكريم

عندما يتحدث عن الكسب فهو دائما يضيف إلى الإنسان المسئولية المترتبة عليه من خير أو شر لأن الله تعالى قد أعد الإنسان إعدادا يتناسب مع ما حمله إياه من مسئولية يحقق

(١) الكهف: ٢٣
(٢) النساء: ٨٢
(٣) البقرة: ١٤١
(٤) آل عمران: ٢٨٦.
(٥) النساء ٨٨
(٦) البقرة: ٢٦٧.

بها خلافته عن الله تعالى فى تعمير الكون للخير والحق والعمل الصالح، ففطره على جبلة كريمة صالحة يستطيع أن يستخدمها للخير إن شاء أو للشر إن أراد وهو ما يسمى بحرية الاختيار حيث قال تعالى ﴿ بجً(١)، وهى الحرية التى أعطاها الله للعبد وهو المقصود بالكسب، وهو الميزة التى تميز بها الإنسان عن المخلوقات الأخرى فى الكون وعلى أساسها أمر الله تعالى الإنسان ونهاه وكلفه برعاية ما استرعاه وجعله مسئولا عن جميع أعماله من أين يكتسبها. وبمقتضى ذلك فوض الله للإنسان الأمر فى تحصيل أعماله الاختيارية ليبلوهم أيهم أحسن عملا فيجزى المحسن على إحسانه ويجزى المسيء على قدر إساءته، قال تعالى: ﴿ خ لم لى لي ﴾(٢)

وقد ذكر الإمام ابن القيم أن الكسب فى القرآن الكريم وقد وقع على ثلاثة أوجه:

أحدها: الكسب بمعنى عقد القلب وعزمه، كقوله تعالى﴿ خ لم لى لي ﴾(٣)، أى بما عزمتم عليه وقصدتموه. وقد قرر الإمام ابن القيم، أن هذا هو قول الجمهور أهل التفسير، حيث أنه قابل به لغو اليمين، وهو أن لا يقصد اليمين. ومن هنا فكسب القلب المقابل للغو اليمين، هو عقده وعزمه، كما قال تعالى فى آية أخرى﴿ ير ﴾(٤) فعقد الأيمان هو كسب القلب .

ثانيهما: الكسب بمعنى كسب المال من التجارة أو القوة، وذلك كقوله **تعالى** ﴿ ﴾(٥) فهذه الآية تضيف للمؤمنين ولنشاطهم كسب الأعمال وبجانب ذلك تحثهم على الإنفاق من طيبات ما كسبوا للضعفاء والمحرومين، ومن هنا فهو صاحب مسئولية فى العمل من أجل معيشته ورزقه، وهو أيضا صاحب مسئولية فيما يباشره من عمل سيئ أو صالح. وقد علق الدكتور محمد البهي قائلا ؛ "أن هذه الآية ميزت بين عمل الإنسان وعمل الله فأسندت إلى الإنسان كسبا وإلى الله إخراج ما فى الأرض"(٦) ومثل ذلك قوله تعالى فى سورة المسد﴿ ﴾(٧) أى أن ماله وما حصل عليه من أرباح لم يجد له نفعا فى وقايته من عذاب الله تعالى فى دنياه وأخراه.

(١) البلد: ١٠.
(٢) الملك: ١-٢ .
(٣) البقرة: ٢٢٥.
(٤) المائدة: ٨٩.
(٥) البقرة: ٢٦٧.
(٦) انظر د. محمد البهي: من مفاهيم القران ص ١٥٦.
(٧) المسد: ٢ .

ثالثها: الكسب ؛ بمعنى السعي والعمل، كقوله تعالى﴿ ﴾(١)، **وقوله تعالى** ﴿ ﴾(٢) فهذا كله للعمل(٣).

وقد بينت هذه الآية أن كل أمة لها شأنها فى مسئولية العمل الذي تأتى به كما أن كل فرد له أو عليه نوع ما يحصل من عمل، كذلك كل أمة وجماعة مسئولة عن كسبها الخاص فى العمل. وعلى هذا الأساس قرر القرآن الكريم المبدأ العام فى مسئولية الإنسان عن عمله، فقال﴿ ﴾(٤) وانطلاقا من هذا المبدأ أخذ رسول الله ﷺ ينبه أسرته وعشيرته بأن المعتبر عند الله هو العمل وليس الأنساب إذ يقول رسول الله ﷺ: «يا بنى هاشم لا يأتني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم» (٥).

**الكسب فى ضوء السنة**

ورد لفظ الكسب فى الأحاديث النبوية بالأمر والحث على الكسب الطيب وبالنهى عن الكسب الخبيث كما روى عن أبى هريرة ﷺأن رسول الله ﷺنهى عن كسب الإماء (٦).

وعن السابق بن يزيد عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: كسب الحجام خبيث وثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث(٧) .

وعن معمر عن همام بن منبه انه قال: سمعت أبا هريرة يقول: إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره (٨).

فلفظ الكسب قد ورد فى الأحاديث السابقة مقصودا به معنى من المعاني اللغوية وهو الأجر مقابل العمل أو الثمن مقابل المبيع.

وورد فى الأثر أيضا عن عثمان بن عفان أنه خطب، وكان يقول: لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها، ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يجد سرق (٩). وهو أيضا يدور فى نفس المعنى السابق.

---

(١) البقرة: ٢٨٦
(٢) البقرة: ١٣٤.
(٣) ابن القيم: شفاء العليل صـ ٢٠٦ / ٢٠٧، وانظر د / محمد البهي: من مفاهيم القران، ص ١٥٤ /١٥٥
(٤) الطور: ٢١ .
(٥) القرطبي: الجامع لأحكام القران الكريم: جـ ٢ / صـ ٤٤
(٦) عون المعبود ـ الإجارة جـ ٥ ـ باب ٤ ـ حـ ٣٤٢١
(٧) المصدر السابق ـ حـ ٢٤١٧
(٨) سنن أبى داود: باب المرأة تتصدق من بيت زوجها جـ ٢ صـ ٣١٥ حـ ١٦٨٧ ط. دار الحديث سوريا
(٩) الموطأ: كتاب الاستئذان، جـ ٢/ ٨١ حـ ٤١

ولكن هناك أحاديث أخرى كثيرة تتناول موضوعنا هذا. منها الأحاديث والآثار التى تتحدث عن القضاء والقدر. فقد أخرج الإمام البخاري عن طريق طاووس انه قال: أدركنا ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون كل شيء بقدر؛ وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس(١) ومعناه أن كل شيء لا يقع فى الوجود إلا وقد سبق بع علم الله ومشيئته. وإنما جعلها فى الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة من فلا تقع ذلك منا إلا بمشيئة الله(٢) .

وهذا الذي ذكره طاووس مطابق لقوله تعالى ﴿ يح يخ يم ﴾ (٣)، فإن هذه الآية نص فى أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أوضح من قوله تعالى ﴿ ﴾(٤) وقوله ﴿ تم ته ثم ﴾ (٥)، وفى حديث آخر عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: احتج آدم وموسى فقال: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله على قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ فقال النبي ﷺ فحج آدم موسى " ثلاثا"(٦) وفى هذا الحديث احتج آدم بالقدر على المصيبة وقال: إن هذه المصيبة التى نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي. والقدر يصح الاحتجاج به فى المصائب دون المعايب وخاصة إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته كما فعل سيدنا آدم عليه السلام. أما الموضع الذى يضر الاحتجاج به فهو فى الحال والمستقبل بان يرتكب فعلا محرما أو يترك واجبا فيلومه عليه لائم فيحتج بالقدر على إقامته عليه واصراره، وهذا الاحتجاج باطل، كما احتج المشركون على شركهم فى قوله تعالى على لسانهم ﴿ يم يى ﴾ (٧) ، وقوله ﴿ سم ﴾ (٨) وقد رد الله عليهم بأن ادعائهم مجرد عن الحق، وقال تعالى ﴿ ﴾ (٩).

(١) البخاري: خلق أفعال العباد ص ٢٦
(٢) أحمد عصام الكاتب: عقيدة التوحيد صـ ٢٤٠
(٣) القمر: ٤٩.
(٤) الأنعام: ١٠٢.
(٥) الصافات: ٩٦ .
(٦) انظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري باب القدر جـ ١٣ / صـ ٥١٣/ ٥١٤، وابن القيم: شفاء العليل صـ ٢٤.
(٧) الأنعام: ١٤٨.
(٨) الزخرف: ٢٠.
(٩) الزخرف: ٢٠.

وعن أبى عبد الرحمن عن على بن أبى طالب ﷺ قال: كنا فى جنازة فى بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة فنكس فجعل ينكب بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل ؟ فقال ومن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. فقال: أعملوا فكل ميسر .أما أهل السعادة فيسرون لعمل أهل السعادة وأما أهل الشقاوة فيسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ ﴿ تح تخ تم ته ثم جح حم خج خم سج سح خل لم﴾ [1] .

ومن هذا الحديث نرى أن رسول الله ﷺ قد نفى العمل عن العبد فى أول الحديث وأثبته فى آخره. ولكننا إذا دققنا النظر فى معانى الأحاديث فى هذا الباب تبين لنا أن ما ورد فى السنة أو الآثار مطابق أو متناسق مع ما ورد فى القران الكريم من قوله تعالى ﴿تم ته ثم﴾ [2] وقوله تعالى ﴿ [3] حيث يثبت لله تعالى مشيئة مطلقة وقدرة نافذة، ومع ذلك لا يجعل العبد مكتوف الأيدي مجبورا فى كل شىء، ولكنه اثبت أيضا قدرة وإرادة فى نطاق محدود وهو ما يسمى بالكسب عند علماء أهل السنة والجماعة وكما يفسر ذلك المحدثون .

## المطلب الثانى: الكسب فى ضوء السنة

ورد لفظ الكسب فى الأحاديث النبوية بالأمر والحث على الكسب الطيب وبالنهى عن الكسب الخبيث كما روى عن أبى هريرة ﷺأن رسول الله ﷺنهى عن كسب الإماء (٤).

وعن السابق بن يزيد عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: كسب الحجام خبيث وثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث(٥) .

وعن معمر عن همام بن منبه انه قال: سمعت أبا هريرة يقول: إذا أنفقت المرأة

(١) الإمام النووي: شرح صحيح مسلم، جـ ١٠ /ص ٩٢، والآيات من سورة الليل: ٥: ١٠.
(٢) الصافات: ٩٦
(٣) الأنعام ١٠٢
(٤) عون المعبود ـ الإجارة جـ ٥ ـ باب ٤ ـ حـ ٣٤٢١
(٥) المصدر السابق ـ حـ ٢٤١٧

من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره (١).

فلفظ الكسب قد ورد فى الأحاديث السابقة مقصودا به معنى من المعاني اللغوية وهو الأجر مقابل العمل أو الثمن مقابل المبيع.

وورد فى الأثر أيضا عن عثمان بن عفان أنه خطب، وكان يقول: لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها، ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يجد سرق (٢). وهو أيضا يدور فى نفس المعنى السابق.

ولكن هناك أحاديث أخرى كثيرة تتناول موضوعنا هذا. منها الأحاديث والآثار التى تتحدث عن القضاء والقدر. فقد أخرج الإمام البخاري عن طريق طاووس انه قال: أدركنا ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون كل شيء بقدر؛ وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس(٣) ومعناه أن كل شيء لا يقع فى الوجود إلا وقد سبق بع علم الله ومشيئته. وإنما جعلها فى الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة من فلا تقع ذلك منا إلا بمشيئة الله(٤) .

وهذا الذي ذكره طاووس مطابق لقوله تعالى ﴿ ﴾(٥) ، فإن هذه الآية نص فى أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أوضح من قوله تعالى ﴿ ﴾(٦) وقوله ﴿ ﴾(٧)، وفى حديث آخر عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: احتج آدم وموسى فقال: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله على قبل أن يخلقني

(١) سنن أبي داود: باب المرأة تتصدق من بيت زوجها جـ ٢ صـ ٣١٥ حـ ١٦٨٧ ط. دار الحديث سوريا
(٢) الموطأ: كتاب الاستئذان، جـ ٢/ ٨١ حـ ٤١
(٣) البخاري: خلق أفعال العباد ص ٢٦
(٤) أحمد عصام الكاتب: عقيدة التوحيد صـ ٢٤٠
(٥) القمر: ٤٩.
(٦) الأنعام: ١٠٢.
(٧) الصافات: ٩٦ .

بأربعين سنة ؟ فقال النبي ﷺ فحج آدم موسى " ثلاثا"(١) وفى هذا الحديث احتج آدم بالقدر على المصيبة وقال: إن هذه المصيبة التى نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي. والقدر يصح الاحتجاج به فى المصائب دون المعايب وخاصة إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته كما فعل سيدنا آدم عليه السلام. أما الموضع الذى يضر الاحتجاج به فهو فى الحال والمستقبل بان يرتكب فعلا محرما أو يترك واجبا فيلومه عليه لائم فيحتج بالقدر على إقامته عليه واصراره، وهذا الاحتجاج باطل، كما احتج المشركون على شركهم فى قوله تعالى على لسانهم ﴿ □ □ □ □ □ □ يم يي □ □ □ □﴾(٢)، وقوله﴿ □ □ سم □ □ □ □﴾(٣) وقد رد الله عليهم بأن ادعائهم مجرد عن الحق، وقال تعالى﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾(٤).

وعن أبى عبد الرحمن عن على بن أبى طالب ﷺ قال: كنا فى جنازة فى بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة فنكس فجعل ينكب بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل ؟ فقال ومن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. فقال: أعملوا فكل ميسر .أما أهل السعادة فيسرون لعمل أهل السعادة وأما أهل الشقاوة فيسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ﴿ تح تخ تم ته ثم □ جم □ حم □ خم □ □ □ سم □ □ □ □ لخ لم﴾ (٥).

ومن هذا الحديث نرى أن رسول الله ﷺ قد نفى العمل عن العبد فى أول الحديث وأثبته فى آخره. ولكننا إذا دققنا النظر فى معانى الأحاديث فى هذا الباب تبين لنا أن ما ورد فى السنة أو الآثار مطابق أو متناسق مع ما ورد فى القران

(١) انظر: ابن حجر العسقلاني: فتح الباري باب القدر جـ ١٣ / صـ ٥١٣/ ٥١٤، وابن القيم: شفاء العليل صـ ٢٤.
(٢) الأنعام: ١٤٨.
(٣) الزخرف: ٢٠.
(٤) الزخرف: ٢٠.
(٥) الإمام النووي: شرح صحيح مسلم، جـ ١٠ /ص ٩٢، والآيات من سورة الليل: ٥: ١٠.

الكريم من قوله تعالى ﴿ ﴾ (١) ، وقوله تعالى ﴿ ﴾ (٢) حيث يثبت لله تعالى مشيئة مطلقة وقدرة نافذة، ومع ذلك لا يجعل العبد مكتوف الأيدي مجبورا فى كل شىء، ولكنه اثبت أيضا قدرة وإرادة فى نطاق محدود وهو ما يسمى بالكسب عند علماء أهل السنة والجماعة وكما يفسر ذلك المحدثون .

## المبحث الثالث
## نظرية الكسب عند الأشاعرة والماتريدية
### المطلب الأول: نظرية الكسب في المذهب الأشعري

لقد جاء الموقف الأشعري حول موضوع الكسب محاولة لتقديم حل وسط وتصور مقبول لمسالة القدر وأفعال العباد يتلافى فى ذلك ما فى آراء كل من الجبرية والمعتزلة من مبالغة سواء بنفي الاختيار للإنسان تماما أو تقريره بلا تحفظ. فأراء الجبرية المتمثلة فى فكر الجهم بن صفوان وأتباعه تنفى عن الإنسان أى قدرة أو فاعلية، وإنما الأفعال منسوبة إليه مجازا. وهذا الرأى يبدو منافيا لشرعية التكليف وغريب عن روح الإسلام، مما يؤدى بالأشاعرة الذين اخذوا على عاتقهم أن يكونوا

(١) الصافات: ٩٦
(٢) الأنعام ١٠٢

الممثلين لآراء أهل السنة والجماعة أن يرفضوا هذا القول نظرا لما يمثله من خطر على مغزى التكليف وحكمته، وقد أشار الإمام الغزالى إلى فساد هذا الرأى نظرا لما يلزم عن أقوالهم من استحالة تكاليف الشرع(١).

ومن جانب آخر فقد رفضوا بشكل أعنف آراء القدرية والمعتزلة، فقد رأوا أن فى أقوالهم حول اختيار الإنسان أنهم قد جعلوا من الإنسان خالقا لأفعاله دون الله(٢)، ومن هنا أخذوا يبالغون فى نظرتهم لآراء المعتزلة مصورين لأقوالهم على أنها تضفى على الإنسان بل على الحيوان قدرة تفوق قدرة الله تعالى .

وهكذا صعد الأشاعرة وكذلك الماتريدية نقدهم لآراء المعتزلة حول الحرية الإنسانية حتى جعلوا أفكارهم بمثابة ضربة هادمة لصميم عقيدة التوحيد، وبهذا أصبحت آراءهم من جهة نظر الأشاعرة تقود الى الكفر(٣)، ونرى أن الأشاعرة يصدرون فى موقفهم من قضية أفعال العباد مخالفين للنقطة التى بدا بها المعتزلة .فبينما كانت النظرة الاعتزالية نابعة من معنى الإنسان وحريته ومسئوليته وما كلف به كانت النظرة الأشعرية إلى المشكلة منطلقة من مفهوم القدرة الإلهية المطلقة والمشيئة العامة .

ويرى الأشاعرة أن يحافظوا على كمال القدرة وعموم المشيئة فألغوا أثر قدرة الإنسان فى أفعاله لأنهم رأوا أن وجود مؤثر آخر سوى الله يعد عجزا فى القدرة الإلهية وهي مطلقة، وتحديدا لمشيئته وهي عامة، ومن هنا قالوا إن الله خالق لأفعال العباد، والعبد كاسب لها.

وبناء على هذا المبدأ يرى الأشاعرة أن الإنسان لا يخلق أعماله، بل الخالق هو الله عز وجل لأن جميع الممكنات التى علم الله تعالى فى الأزل أنها ستكون وفى الوقت الذي حدده الله لإيجاد الفعل فيه توجده القدرة على وفق تعلق صفتي الإرادة والعلم. وعلى ذلك فجميع الكائنات تكون واقعة بقدرة الله وإرادته سواء كانت خيرا أو

(١) الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد، صـ ٥٨.
(٢) البغدادي: الفرق بين الفرق، صـ ١٠٤.
(٣) نفس المصدر: صـ ١٢٠، ١٢١.

شرا أو طاعة أو معصية

هذا ومع أن الأشاعرة مجمعون على مخالفة المعتزلة فى هذه القضية وقائلون بنظرية الكسب إلا أنهم لم يتفقوا فيما بينهم على رأى جامع بينهم فى علاقة قدرة الإنسان بفعله وأثرها فيه.

*** رأى الإمام الأشعري فى الكسب.**

وإذا أردنا أن نبحث عن موقف الإمام الأشعري من الكسب فلا بد أن نرجع إلى كتبه حتى نستطيع أن نحلله بعيدا عن تفسيرات المؤيدين والمعارضين، إلى اللمع والإبانة، فإننا نجده يتعرض لنظرية الكسب، ففى الإبانة لا يتكلم عن مسألة الكسب بالتفصيل وإنما يهتم بمسألة الرؤية فى الآخرة ومسالة خلق القران ثم يأخذ فى تقرير الأمور السمعية كالاستواء والوجه واليدين والخوض والميزان والصراط وغير ذلك أما فى اللمع فيتكلم عن الصفات والكسب والتعديل والجور ومسألة الإيمان والإمامة، وإننا نستطيع أن نلمس فى الإبانة نفس المسائل التى آثارها الأشعري فى اللمع إلا أنه فى الإبانة تكلم بإيجاز وفى اللمع فصل القول بعض الشى ء.

والأشعري فى كتابه الإبانة يتابع الرد على المعتزلة ويسوق الدليل تلو الآخر، ويرى أنه إذا وقع فى سلطان الله مالا يريده لكان فى ذلك خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإذا وقع مراد إبليس وهو الكفر وقد شاءه إبليس ولم يرده الله لكان معنى ذلك أن إبليس أنفذ إرادة من الله، وإذا كان الله لم يغب عن علمه شىء ولا يجوز ذلك عليه فكذلك لا يعزب عن إرادته شىء فهو سبحانه أولى بصفة الألوهية والاقتدار وإذا كان فى ملكه ما لا يريده لكان معنى ذلك أنه يكرهه ويأبى كونه وهذه صفة الضعيف المقهور.

وإذا فعل العباد ما لا يرضاه الله لكانوا بذلك قد أكرهوه وهذه هى صفة القهر . تعالى الله عن ذلك . كذلك إذ كان الله فعالا لما يريد ووقع فى ملكه مالا يريد لكان ذلك عن سهو وغفلة منه وهو محال عليه تعالى، وما دام الله خلق الكفر والمعاصي فهو لا بد مريد لها ولا ينسب السفه إلى الله تعالى لأن إرادته مطلقة وهو لا يخضع

لشرعة ولا تحده حدود إذ هو الآمر والناهي تعالى عن أن يكون سفيها(١).

وبناء على هذا ذهب الإمام الأشعري فى تحديد علاقة الإنسان بفعله إلى أن قدرة الإنسان لا أثر لها فى خلق الفعل أو إحداثه ولا فى صفة من صفات الفعل وإنما تتعلق بالفعل على وجه آخر يسمى كسبا فالفعل مخلوق لله مكسوب للعبد. وكانت نظرية الكسب التى قالها الإمام الأشعري فى حل مشكلة أفعال العباد تستند إلى قضية أساسية يرى أن المسلمين قد أجمعوا عليها وهي " ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن " وهذه القضية تحدد موقفه كله من مشكلة القضاء والقدر وهي النظر إليها من زاوية مشيئة الله لا من زاوية التكليف والجزاء.

ولا يعنى هذا أن الإمام الأشعري كان ينكر مسئولية الإنسان أو استحقاقه للثواب والعقاب، ولكنه تجاهلها فى نظرية الكسب من أجل إطلاق المشيئة الإلهية، ذلك أن إرادة الله كعلمه.

والواحد منا إنما يسمى فاعلا بمعنى انه مكتسب لفعله وليس بمعنى أنه خالق له ومخترع. والشيء إذا وقع بقدرة محدثة يكون كسبا لمن وقع بقدرته ووصفا له. والفعل بجميع صفاته مخلوق بالقدرة القديمة ولا أثر للقدرة الحادثة فى شيء منه(٢).

ومهما يكن من أمر فلقد قرر الأشعري أن القدرة الحادثة لا تؤثر فى المقدور، فهي لا تحدث الأفعال ولا توجدها من العدم. ويرى الأشعري أن الله سبحانه وتعالى خالق الأشياء، وكل شيء مخلوق لله سبحانه وتعالى ولكن الإنسان يكتسب الفعل الذي يخلقه الله تعالى للتكليف باختياره، فالفعل فعل الله تعالى والاكتساب باختيار العبد وبذلك الاكتساب تكون التبعية، ويكون الثواب والعقاب(٣) ومع انه نظر للمشكلة من ناحية المشيئة الإلهية لا من ناحية المسئولية الإنسانية، إلا أنه مع ذلك احتاط بعض الشئ، وأراد أن يفسح مكانا للجانب البشرى، فقال بنظرية الكسب التى اشتهر بها.

(١) الأشعري: الإبانة، ص ١٦٣ ـ ١٦٦
(٢) د. محمد السيد جليند: الخير والشر فى الفكر الإسلامي: ص ٣٠٤
(٣) ابن حزم: الفصل، جـ ٣ / صـ ٢٢

وهكذا قال الإمام الأشعري بالكسب وعرفه بقوله " حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة "(١) والمقصود ها هنا أن للعبد فعلا ينسب إلى قدرته ولكن هذه القدرة غير مؤثرة، بل أجرى الله العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما(٢). ويقول الدكتور غرابة " يقرر الأشعري أنه ليس لهذه القدرة أدنى تأثير فى فعل العبد وإيجاده، فإن الله تعالى أجرى سنته بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة، أو معها، الفعل الحاصل إذا ما أراده العبد وتجرد له، فيكون الفعل إبداعا وإحداثا لله تعالى وكسبا من العبد " (٣).

فالإمام الأشعري قصد من نفى تأثير القدرة الإنسانية فى مفعولها إلى تأكيد انفراد القدرة الإلهية بالتأثير، وعدم مشاركة القدرة المحدثة لها فى شيئ من ذلك، فهو لم يقصد أساسا أن الإنسان مجبر فى فعله وأن الله حمله على المعصية قهرا حيث يقول فى معنى الكسب " أن العبد فعل الفعل بقدرة محدثة من غير أن يكون اكتسب الشئ على حقيقته بل الذي فعله هو رب العالمين "(٤) ويفهم من هذا النص أن فى معنى الكسب شعور بالاختيار، وهذا الشعور هو الذى يترتب عليه الثواب والعقاب. وهذا الفعل بهذه الكيفية يسمى كسبا وإبداعا وإحداثا من الله.

قال صاحب المواقف مبينًا مذهب الأشعري " أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله أجرى عادته بأن يوجد فى العبد قدرة واختيارا فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما. فيكون فعل العبد مخلوقا لله إبداعا وإحداثا، ومكسوبا للعبد. والمراد بكسب العبد إياه مقارنة قدرته له من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل فى وجوده سوى كونه محلا له. وهذا هو مذهب الشيخ الأشعري (٥).

وقد شرح الإمام الشهرستاني رأى الأشعري فى كتابه الملل والنحل بأن العبد قادر على أفعال العباد إذ يجد الإنسان فى نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الحمى

(١) الأشعري: اللمع، صـ ٧٦
(٢) الخيالي: حاشية الخيالي على العقائد النسفية، جـ ١/ صـ ١٤٧
(٣) د. حمودة غرابة: الأشعري، صـ ١١٢
(٤) الأشعري: اللمع، صـ ٧٤ بتصرف.
(٥) الجرجاني: شرح المواقف، الموقف الخامس فى الإلهيات صـ ٢٣٧

والارتعاش وبين حركات المشي والاختيار. هذه التفرقة راجعة إلى أن الحركات الاضطرارية تقع من العبد معجوزا عنها أما الحركات الاختيارية الإرادية فتقع مقدورا عليها بحيث أن القدرة تكون متوقفة على اختيار القادر. فالأفعال الاختيارية التى يقدر عليها الإنسان مسبوقة بإرادة العبد حدوثها واختيارها، وبهذه القدرة الحادثة يكتسب الإنسان أفعاله. ولذا قال الأشعري أن المكتسب هو المقدور بالقدرة الحادثة وهذه القدرة لا تخلق وإلا كانت قادرة على خلق الجواهر والأعراض وكل ما يمكن حدوثه، ولكنها تعجز عن ذلك، ووجه تأثيرها أن العبد إذا أراد الفعل وتجرد له، أى لم يشغل نفسه بغيره، خلق الله له فى هذه اللحظة قدرة على الفعل تكسبه ولا تخلقه، فيكون الفعل خلقا وإبداعا من الله وكسبا من العبد بقدرته التى خلقها الله له وقت الفعل(١).

يقول الشهرستاني: "ثم أصل أبى الحسن الأشعري: لا تأثير للقدرة الحادثة فى الإحداث لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة الى الجواهر والعرض فلو أثرت فى قضية الحدوث لأثرت فى حدوث كل محدث حتى يصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح، ويصلح لإحداث الجواهر والأجسام فيؤدى تجويز وقوع السماء والأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله أجرى سنته بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها ومعها الفعل الحاصل إذا أراد وتجرد له ويسمى هذا الفعل كسبا، فيكون خلقا من الله إبداعا وإحداثا، وكسبا من العبد (مجعولا ) تحت قدرته"(٢).

وجاء فى الإنابة "أنه لا خالق إلا الله وأن أعمال العباد مخلوقة لله ومقدورة، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئا وهم يخلقون "(٣) .

ولم يثبت الأشعري للقدرة الحادثة أية صلاحية أصلا لا لجهة الوجود ولا لصفة من صفات الوجود (٤) .

وانطلاقًا من مبدأ الأشعري الذى سبق وهو انفراد القدرة والإرادة الإلهية بالتأثير

(١) الشهرستاني: الملل والنحل، جـ ١/ صـ ٨٤
(٢) الشهرستاني: الملل والنحل، جـ ١/ صـ ٨٤
(٣) الأشعري: الإبانة، صـ ٢٣/ ٢٤
(٤) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص ٧٢

فى الكون ومقدراته لم يعترف للقدرة الحادثة بأي أثر فى خلق الفعل وان اعترف بوجودها إلا أنه يرى أن هذه القدرة وإن كانت غير خالقة فهي كاسبة(١) ،فالعبد فى نظره يخلى نفسه لاكتساب الفعل وفى نفس الوقت يفيض الله القدرة الحادثة وتكون مهمتها كسب الفعل. فالمدار للمسئولية والجزاء عنده هو الكسب لا الخلق.

ولكن إذا كانت أفعال المخلوقين كلها مخلوقة لله تعالى وليس للإنسان فى فعله خلق ولا إيجاد فما نصيبه فى هذا الفعل حتى يترتب عليه مسئوليته وبالتالي ثوابه أو عقابه؟ ثم أن الكسب الذي أثبته الأشعري فى تحديد علاقة القدرة الحادثة بأفعالها لا يمكن تعقله لأنه قد نفى أى أثر للقدرة فى إحداث الفعل أو فى صفاته؟ وما الفائدة من القدرة إذا كانت لا أثر لها؟

لقد تنبه الأشعري إلى هذه العقبة وحاول تفسير ذلك بما يتفق مع منطق العقل والنقل معا فذكر أن كل إنسان يحس من نفسه فرقا ضروريا بين الحركات الاضطرارية التى تصدر عنه من غير إرادته كالارتعاش من الحمى وبين الحركات الإرادية التى تصدر عنه مع اختياره كالقراءة مثلا كما يحس نفسه عاجزا فى الحالة الأولى أعنى حالة الاضطرار وقادرا فى الحالة الثانية أعنى حالة الاختيار. وإذن فللإنسان قدرة واستطاعة بدليل إحساسه بها فى بعض الأحيان ولكن هذه القدرة لابد وأن تكون مغايرة لذاته وأمرا زائدا عليه لأنه لو كان قادرا بذاته لكان فى جميع أحواله قادرا ولكن المشاهد أنه يقدر تارة ويعجز أخرى(٢).

ويرى الأشعري أيضا أن القول بالكسب لا يؤدى إلى القول بالتكليف بما لا يطاق لأن "الأمر الذي لا يطاق على نوعين: الأول هو ما لا تستطيعه لأنك اخترت ضده وصرفت جهدك إليه. وهذا النوع من الجائز أن يكلف الله به، لان عجزك عنه نشأ عن اختيارك ضده فهو جبر على هذا الضد مبنى على الاختيار له، وهذا الجبر لا يسلب الإرادة والمسئولية. والنوع الثانى من الأفعال التى لا تطاق: هذا النوع الذى تعجز عنه لعدم القدرة أصلا عليه وهذا النوع لا يكلف الله به أحدا من بنى

(١) د. حمودة غرابة: الأشعري، ص ١١٤

(٢) د. حمودة غرابة: الأشعري، ص ١١٩، ١١٠

الإنسان"(١) ثم يقول الدكتور حمودة " أن هذه النقطة هامة جدا فى مذهب الأشعري لأنها تبين لنا أن الجبر الذى يقول به فى مذهب الأشعري جبر اختياري أو بعبارة أخرى جبر بنى على اختيار الإنسان نفسه (٢).

ويبدو أن الرأي الحق للإمام الشعرى هو القول بعدم تأثير القدرة الحادثة كما نقلنا عن علماء الأشاعرة المتقدمين والمتأخرين .فيقول صاحب الروضة البهية فى بيان رأى الأشعري ؛ ولم يثبت الشيخ للقدرة الحادثة تأثيرا أصلا فى الوجود ولا فى صفة من صفاته لقوله تعالى ﴿ ﴾(٣)، ومن هنا نرى أن الإمام الأشعري كان متمسكا بالتوحيد الخالص لله تعالى حيث لا يشركه أحد من خلقه لا فى ذاته ولا صفاته ولا فى أفعاله، وأن التأثير الحقيقي هو لله سبحانه وتعالى .

ولكن لماذا لم يصرح الإمام الأشعري بأن لقدرة العبد أى تأثير فى الفعل؟ ولعل الجواب الأقرب إلى العقل فى هذا الصدد، أن الإمام الأشعري يرى أنه من الحكمة السكوت عن التصريح بهذا الشئ لما كان شائعا فى زمانه من أقوال المعتزلة القائلين بالتأثير مما يؤدى إلى لوازم خطيرة، لذلك آثر الإمام عدم التصريح إماتة للفتنة التى أوقد نارها المعتزلة. ومن ناحية أخرى نجد أن الإمام الأشعري يحاول إتباع السلف الذين لم يتكلموا فى أمثال هذه المسائل الدقيقة، فالسكوت عن الخوض فيها أسلم وإطلاق القول بشمولية الخلق لله احكم لموافقة نصوص الكتاب والسنه، ولأجل هذا نجد أن الإمام الأشعري لم ينف القدرة الإنسانية وكذا لم يثبت الجبر كما فهمه بعض العلماء.

يقول الدكتور محمد السيد الجليند: "وينبغي أن ننبه إلى أن الأشعري لم يصرح فى كتبه بأن الإنسان مجبور فى فعله أو ملجأ إلى فعل المعصية ولكنه صرح بأن الله يخلق فى العبد الإيمان والكفر" ثم يعقب ببيان معنى نفى الأشعري لتأثير القدرة الحادثة فيقول "لقد قصد الأشعري من نفى تأثير القدرة الإنسانية فى مفعولها إلى

(١) نفس المصدر: ص ١١٢، ١١٣
(٢) نفس المصدر: ص ١١٣
(٣) فاطر: ٣.

تأكيد انفراد القدرة الإلهية بالتأثير وعدم مشاركة القدرة المحدثة لها فى شيء من ذلك"(١).

هذا وقد هاجم البعض نظرية الكسب التى قالها الإمام الأشعري حيث يرون أن نقطة الضعف فى نظرية الكسب هو عدم تأثير القدرة الحادثة فى الفعل ولم يروا فى الكسب إلا تشقيقا فى القول فقط، حتى أن المحقق الدجاني قال عنه" وأما ما قاله الفاهمون من كلام الأشعري فلا يتحصل به كسب وإن سموه كسبا"(٢)، ومن هنا فان نظرية الكسب التى تبناها أبو الحسن ودافع عنها جرت عليه اتهاما خطيرًا، وهو أن محصلة قوله بهذه النظرية يعنى قولًا واحدًا وهو أنه جبري.

وفى الحقيقة أن الإمام الأشعري مع نفيه لهذا التأثير أثبت الخيار والاستطاعة وجعله ممكنًا كما بينا ذلك، وقد أجاب الشيخ عبد الكريم السيالكوتي على اعتراض خصوم الأشعري بأن قوله بعدم تأثير القدرة بمنزلة قولنا لا قدرة أصلا، قائلا: " بأن الوجدان إنما يشهد بثبوت الشعور والإرادة فينا وليسا بأثرين للقدرة ". ثم أجاب على رأى الأشعري" بأن الضرورة تشهد بوجود القدرة منضمة إلى الإرادة فى الأفعال الاختيارية دون غيرها وإن لم تشهد بتأثيرها" (٣).

ومع ذلك فإن نظرية الكسب كانت موضع تعديل من خلفاء الأشعري، فعدلها القاضي أبو بكر الباقلاني والأستاذ أبو اسحق الأسفراييني كما سنرى قريب. ثم ما كان من إمام الحرمين الذي كان موقفه أقرب إلى التمرد عليها من التعديل، فكان لكل منهم وجهة نظر فيما يصح أن يكون مناطا للثواب والعقاب مع اختلاف تعبيراتهم عن الكسب حسبما رأى كل منهم حول المشكلة.

*** رأى القاضي أبى بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ).**

وإذا ما انتقلنا إلى رأى القاضي أبى بكر الباقلاني فى فهم نظرية الكسب وجدنا عنده مفهوما آخر وتطورا جديدا لتلك النظرية التى قالها شيخه الإمام أبو الحسن الأشعري، يقول الأستاذان الخضري وأبو ريدة قولا أخذه عن الإمام الشهرستاني

(١) د. محمد السيد جليند: قضية الخير والشر فى الفكر الإسلامي: ص ٤٠٣
(٢) هامش كتاب اللمعة، ص ٤٧
(٣) عبد الحكيم السيالكوتي: حاشية على شرح الموقف، جـ ٣ صـ ١١٨

"وخالف الباقلاني الأشعري فى أمر القدرة الحادثة بان جعل لها تأثيرًا فى وجود الفعل وكونه على هيئة مخصوصة"(١). فالقاضي إذن قد أثبت لقدرة العبد تأثيرا فى الفعل.

ويقول صاحب المواقف أن فعل العبد عند القاضي واقع بالقدرتين " على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته أعنى بكونه طاعة أو معصية كما فى لطم اليتيم تأديبيا أو إيذاء فإن ذات اللطم وافع بقدرة الله وتأثيره وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثانى بقدرة العبد وتأثيره "(٢).

ففي الإنصاف يرى الباقلاني " أن العبد مكتسب لأفعاله من طاعة أو معصية، ويدل على صحة ذلك أن العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبرا وسائر بدنه عند وقوع الحمى به أو الارتعاش وبين أن يحرك هو عضوا من أعضائه قاصدا إلى ذلك باختياره، فأفعال العباد هى كسب لهم وخلق لله تعالى"(٣) وفى هذا النص يفرق القاضي بين الخلق والكسب فلا يقال لله انه مكتسب، كما لا يقال للعبد انه خالق، فالعبد يلمس بنفسه الفرق بين حركة الاضطرار وبين حركة الاختيار. فماذا يقول القاضي فى معنى الكسب؟ يرى أن الكسب هو: "تصرف فى الفعل بقدرة تقارنه فى محله وتجعله بخلاف صفة الضرورة كحركة الفالج وغيره، وكل ذي حس سليم يفرق بين حركة يده عن طريق الاختيار وبين حركة يده عن طريق الفالج وهذه الصفة المعقولة للفعل حسا هى معنى كونه كسبًا"(٤)

فالكسب عنده هو الاقتران الضروري الحادث بين قدرة العبد والفعل اختياري، والعبد يكسب ما يخلقه الله سواء كان أمرا فيأتمر به أو نهيا فينتهى عنه وتقع مسئولية الثواب والعقاب على مقدار هذا الكسب سواء كان طاعة أو معصية(٥) وبذا يخرج الكسب من مجرد التعلق والاقتران بقدرة الباري جل شأنه ويصبح عبد القاضي

(١) الباقلاني: التمهيد: تحقيق: الحضري وأبو ريدة صـ ١٤، ١٥
(٢) الإيجي: شرح المواقف، الموقف الخامس فى الإلهيات ص ٢٣٨، ٢٣٩، والتفتازاني، شرح المقاصد ج ٤، صـ ٢٢٣
(٣) الباقلاني: الإنصاف صـ٤٧
(٤) الباقلاني: التمهيد ٣٠٧، ٣٠٨
(٥) د. جلال موسى: نشأة الأشعرية وتطورها ص ٣٣٦، ٣٣٧.

ضربا من الفعل وإن كان محدود الأثر(١).

ونسير مع الإمام الشهرستاني فى نظرية الكسب لنعرف الجديد عند القاضي، فالشهرستاني يرى أن القاضي قد خطا خطوة كبيرة فى نظرية الكسب قد تخطى بها الأشعري، يقول الشهرستاني مصور لهذا التجديد الذى أحدثه القاضي فى نظرية الكسب؛ " أن الباقلاني قد خالف سلفه الأشعري فى نظرية الكسب بوجه ما، إذ قال الباقلاني أن القدرة الحادثة لا تصلح للخلق ولا للإيجاد، ولكن لا تقتصر صورة الفعل أو وجوه اعتباراته على جهة الإحداث فقط بل ها هنا وجوه أخر هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرا وكونه متحيزا ومن جهة كونه قابلا للعرض، فجهة كون الفعل حادثا بقدرة حادثة لها نسبة خاصة، ويسمى ذلك كسبا، وذلك هو أثر القدرة الحادثة "(٢) .

*** رأى الأستاذ أبى إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨ هـ).**

ونرى عند الأستاذ تطورا آخر لنظرية الكسب وأن كان قريبا من رأى القاضي السابق بيانه، فقد ذهب الأستاذ إلى أن فعل العبد الاختياري وافع بمجموع القدرتين قدرة الله تعالى وقدرة العبد. يقول صاحب مطالع الأنظار " قال الأستاذ أبو إسحاق أن المؤثر فى الفعل مجموع قدرة الله وقدرة العبد "(٣) ويقول الإمام الرازي "وزعم الأستاذ أبو إسحاق أن ذات الفعل واقع بالقدرتين "(٤) .

ويبدو من مذهب الأستاذ أن القدرتين مستقلتا التأثير فى الإيجاد، وهذا يعنى انه يجوز اجتماع المؤثرين على أثر واحد وهو فى غاية البطلان، وقال صاحب شرح المقاصد "وأما الأستاذ إن أراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت إليها قدرة الله تعالى صارت مستقلة بسبب توسط هذه الإعانة على ما قدره البعض فقريب من الحق وان أراد أن كلا من القدرتين مستقلة بالتأثير فباطل "(٥).

يبدو أن مراد الأستاذ أن قدرة العبد لا تستقل بالتأثير، فإذا انضمت إليها قدرة

(١) د. إبراهيم مدكور: فى الفلسفة الإسلامية ج ٢ صـ ١١٩.
(٢) الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص ٩٧
(٣) الأصفهاني: مطالع الأنظار ص ١٩١
(٤) الرازي: المحصل صـ ٤٥٥
(٥) التفتازاني: شرح المقاصد، صـ ٢٢٤، ٢٢٥

الله تعالى أثرت بواسطة هذه الإعانة. ويقول صاحب إشارات المرام "أصل الفعل بمجموع القدرتين، بمعنى أن قدرة العبد غير متعلقة بالفعل بالتأثير إلا إذا انضمت إليه قدرة الله تعالى فتؤثر بإعانتها فلا يلزم توارد المؤثرين المستقلين على أثر واحد وهو مذهب الأستاذ ومن تبعه من الأشاعرة "(١).

*** رأى الإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ):**

إذا كنا نتحدث عن تطور مذهب الأشاعرة فى نظرية الكسب ونصور مدى ما ادخله كل منهم على مذهب الأشعري من تعديل تلافيا لما أخذ عليه من شبهة الجبر ومحاولة لإثبات نصيب الإنسان فى فعله حتى يتحقق فى رايهم معنى للتكليف والثواب والعقاب(٢).فإننا نجد أن لفكرة إمام الحرمين فى الكسب تطورا ظاهرا وجريئا فى نفس الوقت حتى انه قد اتهم بالتأثر بالمعتزلة إلى حد كبير فيما يتعلق بمسألة أفعال العباد .

إن إمام الحرمين فى بداية حياته العلمية يسير على مذهب الأشعري ويدافع عنه دفاعا قويا ضد خصومه من المعتزلة، وقد تبين هذا الموقف واضحا فما كتبه الإمام فى كتابه الإرشاد، فإن ما قرره الإمام فى الإرشاد فى مسألة أفعال العباد لا يختلف عما قرره الاشاعرة، حيث يقول الإمام:" اتفق أئمة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أن الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه وأن الحوادث كلها حادثة بقدرة الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق به قدرة العبد وما لا يتعلق به "(٣).

والإمام بذلك يرى أنه لا خالق سوى الله وأن العبد مكتسب لفعله، ويستدل إمام الحرمين على استحالة كون العبد خالقا لأفعاله بمفرده، فيقول: " الأفعال المحكمة دالة على علم مخترعها، وتصدر من العبد أفعال فى غفلته وذهوله وهى على الاتساق والانتظام وصفة الإتقان والإحكام، والعبد غير عالم بما يصدر من العبد، فيجب أن يكون الصادر منه دالا على علم مخترعه " ثم يضيف " ومن ذهب إلى

(١) البياضي: إشارات المرام، صـ ٢٠٥
(٢) د. محمود عبد المعطى بركات: مشكلة الحرية فى الفكر الإسلامي، صـ ٢٠٢
(٣) إمام الحرمين: الإرشاد، صـ ٢٠٣

أن العبد مخترع لأفعاله وهو غير عالم بها فى الصورة التى وضعنا الدلالة فيها فقد أخرج الإتقان والإحكام على كونه دالا على المتقن المخترع وذلك نقض للدلالة العقلية(١).

وبناء على هذا فإن الإمام لا يرى أثرا للقدرة الحادثة، لأن ذلك يقدح فى كون الله قادرا على كل شىء وخالقا لكل شىء، فيقول :" القدرة الحادثة لا تؤثر فى مقدورها أصلا، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر فى متعلقها إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع انه لا يؤثر فيه وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر فى متعلقها "(٢). وهذا هو رأى الإمام الذي وجدناه فى كتابه " الإرشاد " إلا أننا نجد فى كتابه " النظامية " ـ وهو من آخر كتبه ـ رفضا لبعض الآراء التى قال بها ودافع عنها دفاعا قويا فى مقتبل حياته ومنها رايه فى الكسب.

وفى كتابه "العقيدة النظامية" يقول الإمام بتأثير القدرة الحادثة فى مقدورها، فيقول :" ومن زعم انه لا اثر للقدرة الحادثة فى مقدورها كما لا أثر للعلم فى معلومه، فوجه مطالبته العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته أن يثبت فى نفسه ألوانا وإدراكات، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال وفيه إبطال الشرع"(٣).

والإمام يقصد بهذا النص انه إذا لم يكن لقدره العبد تأثير فى فعله فلا وجه لصحة التكليف ومطالبة العبد بامتثال الأوامر وتجنب النواهي وأداء الفروض لأن ذلك يشبه طلب المستحيل كما نطالبه بأن يخلق لونه وإدراكه وليس ذلك فى مقدوره(٤).

*** رأى الإمام الغزالي (ت– ٥٠٥هـ)**

لقد تكلم الإمام الغزالى فى معظم كتبه الكلامية والصوفية عن مسألة خلق أفعال العباد وإن كنا لا نجد عنده تغييرا أو انحرافا عن مسار الإمام الأشعري العام، وكما

(١) السابق: صـ١٩٠
(٢) إمام الحرمين: صـ٢١٠.
(٣) العقيدة النظامية: صـ ٤٤.
(٤) د. جلال محمد عبد الحميد موسى: نشأة الاشعرية وتطورها صـ ٤٠٦

نراه يعتقد أن مذهب الإمام الأشعري، هو الممثل لمذهب أهل السنة والجماعة، ولقد دافع الإمام الغزالى فى كتابه " الاقتصاد في الاعتقاد عن الإمام الأشعري وأثبت أن للإنسان قدرة، لها تأثيرها فى مقدورها، لكن هذا التأثير ليس هو الخلق والاختراع وإنما هو الكسب الذي قال به أبو الحسن الإمام الأشعري وهو وقوع الفعل بمقارنة القدرة المحدثة.

يقول الإمام الغزالى: " إن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعا وخلق الاختيار والمختار جميعا. فأما القدرة فوصف للعباد وخلق للرب سبحانه وليست بكسب له. وأما الحركات فخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له. فإنها خلقت مقدورة بقدرة هى وصفه، وكانت الحركة نسبية إلى صفة أخرى تسمى قدرة، وباعتبارها تلك النسبة كسبا(١).

ثم يقول موضحا ذلك " إن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معا ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقا على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعا بقدرة الله تعالى سمى ومخترعا ولم يكن المقدور مخترعا بقدرة العبد وإن كان معه فلم يسم خالقا ولا مخترعا، ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف، فطلب له اسم الكسب تيمنا بكتاب الله تعالى فإنه وجد إطلاق ذلك على أعمال العباد فى القرآن"(٢).

ومن خلال ما تقدم نجد الإمام الغزالى كان تابعا المذهب الإمام الأشعري فى هذه المسألة يلتمس لها حلا مناسبا في القول بالكسب عند الإمام الأشعري.

*** رأي الإمام الآمدي (ت-٦٣١هـ)**

عرف الإمام الآمدي الكسب فقال: "أما الكسب: فأحسن ما قيل فيه: إنه المقدور بالقدرة الحادثة، وقيل: هو المقدور القائم بمحل القدرة"(٣) وقال أيضا الكسب: عبارة

(١) قواعد العقائد، الغزالي: تحقيق/ موسى محمد علي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ١٩٥.
(٢) قواعد العقائد: ص ٢٠، ومرتضى الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ص٢٦٤، ص٢٦٥.
(٣) غاية المرام فى علم الكلام الإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيف، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة: ص ٢٢٣.

عن المقدور بالقدرة الحادثة، وفى مقابلته الخلق: وهو المقدور بالقدرة القديمة[١] فيعود الآمدي بذلك إلى موقف الإمام الأشعري أيضا ويعرف الكسب على النحو الذى نجده عنده، إذ ينفى كل أثر للقدرة الحادثة فى أفعال صاحبها[٢].

من خلال ما سبق من تعريفات الأشاعرة للكسب، يمكن القول بأن هناك قدرة للعبد على أفعاله لكن هذه القدرة ليست مستقلة عن قدرة الله تعالى، وليس لها دور في الخلق والإيجاد.

## المطلب الثاني: نظرية الكسب فى المذهب الماتريدي

**تمهيد:**

الماتريدية هم جماعة الشيخ الإمام علم الهدى أبى منصور محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي وأصله من ماترید وهى محلة فى سمر قند واسم الماتريدي ينسب إليها، وهو إمام الهدى وقدوة أهل السنة والاهتداء رافع أعلام السنة والجماعة، قالع أضاليل الفتنة والبدعة، إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين[٣].

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين الإمام سيف الدين الآمدي: تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة الطبعة: الثانية / ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م: ٢ / ٤٢٥ .

(٢) د. حسن الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤٧٤. وانظر: الإمام الأشعري: اللمع، ص ٧١، ص٧٩.

(٣) د. على عبد الفتاح المغربي: إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي أراءه الكلامية، صـ ١٢

وهو زعيم لمدرسة أهل السنة والجماعة فى بلاد ما وراء النهر. وكان بدوره تابعا للإمام أبى حنيفة ولمذهبه فى الفقه والعقيدة، ثم حاول عرض أراء الإمام بلغة متكلمي عصره فجاء مذهبه قريبًا من مذهب الأشعري.

يقول الدكتور إبراهيم مدكور: "إن الماتريدية شعبة من شعب أهل السنة، ظهرت فى الوقت الذي ظهرت فيه الأشعرية، وهما معا وليدتا ظروف اجتماعية وفكرية واحدة، جاءتا لسد حاجة ماسة تدعو إلى التخلص من غلو العقليين وعلى رأسهم المعتزلة، وغلو النقليين وفى مقدمتهم الحنابلة، وحاولتا التوسط بينهما، والتقتا فى كثير من دعائم هذا التوسط ووسائله، ولم تختلفا إلا فى بعض الفروع والتفاصيل. وقد فصل بينهما المكان فى البداية، فكانت الأشعرية فى العراق والشام ثم امتدت إلى مصر، وكانت الماتريدية فى سمرقند وما وراء النهر، ولو قدر لهما أن ينبتا فى بيئة مشتركة لامتزجنا وكونتا مذهبًا واحدًا "(١) .

وتتميز هذه المدرسة بمنهج عقلي يبدو واضحا فى كتبهم وتراثهم الذي تركوه. فالماتريدي نفسه ترك لنا آثارا شاهدة بذلك، وكتابه "التوحيد" الذي طبع حديثا يموج بهذه السمات الفكرية المتزنة التى تثبت توسطه فى معالجته لقضايا علم الكلام. وعلى ذلك فإن توسط الماتريدي هو بعينه توسط الأشعري، وأن شيخي السنة يلتقيان على منهج واحد ومذهب واحد فى أهم مسائل علم الكلام التى وقع فيها الخلاف بين فرق المتكلمين. وعلى ذلك فليست الماتريدية وسطا بين الأشعرية وبين المعتزلة كما يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري ومن تابعه على هذا الرأى (٢) إذ أنهم متفقون فى أصول المذهب ولكنهم يختلفون بعد ذلك فى الفروع. يقول الخيالي فى حاشيته على شرح العقائد النسفية :" الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة، هذا هو المشهور فى ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار، وفى ديار ما وراء النهر، ويطلق ذلك على الماتريدية أصحاب الإمام أبو منصور الماتريدي، وبين الطائفتين اختلاف فى بعض

(١) د. ابراهيم مدكور: فى الفلسفة الإسلامية ج٢ ص ٥٦
(٢) د. فتح الله خليف: مقدمة كتاب التوحيد، صـ ١٧، ١٨. والشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨١

المسائل كمسألة التكوين وغيرها (١) "ومن المسائل التى اختلف فيها الفريقان مسألة الكسب ، وسنرى لاحقًا ما هو رأي الماتريدية ونبدأ ذلك مع إمامهم.

*** رأي الإمام الماتريدي في أفعال العباد:**

إذا كان المعتزلة قد نفوا أن يكون فعل الإنسان مخلوقاً لله، ونسبوه إلى العبد بنفسه، والأشاعرة قد نفوا أن يكون فعل الإنسان مخلوقاً للعبد، ونسبوا إليه الكسب مع نفيهم أن تكون القدرة الإنسانية مؤثرة في هذا الفعل؛ فإن الماتريدي قد أثبت أن فعل الإنسان مخلوق لله بقدرته المطلقة، وخاضع لمشيئة العامة، ومفعول للإنسان باختياره، وإرادته المحدثة.

وعلى هذا تكون نسبة الفعل إلى جهتين:

**الأولى:** إلى الله – تعالى – وهي الخلق والإيجاد.

**الثانية:** إلى العبد وهي الفعل والاكتساب.

ويعارض الماتريدي موقف أهل الجبر مبينا أن تحقيق الفعل للعباد لازم من جهة السمع والعقل والضرورة.

**أما السمع** فله وجهان الأمر به والنهى عنه، والثاني الوعيد فيه والوعد له، على أن تسميته ذلك فى كل هذا فعلا من نحو قوله تعالى ﴿ بي تر ﴾(٢)، وقوله تعالى﴿ ﴾(٣)، وغير ذلك من الآيات التى أثبتت لهم أسماء العمال ولفعلهم أسماء الفعل بالأمر والنهى والوعد والوعيد، وليس فى الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك، بل هى لله، بأن خلقها على ماهي عليه، وأوجدها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها، وفى ذلك رد على المجبرة لأنهم لا يجعلون للعبد فى أفعالهم صنعا ويجعلون حقيقة الأفعال من الله، فلو لم يكن لهم صنع، لم يكن لقوله ﴿ ﴾(٤) معنى.

**أما من جهة العقل:**

(١) الخيالي: حاشية على شرح العقائد النسفية ج١ ص ٢١
(٢) فصلت: ٤٠
(٣) الواقعة: ٢
(٤) سورة آل عمران: آية ١٨٢.

**أولًا:** فإن فى العقل قبيح أن يضاف إلى الله الطاعة والمعصية. وارتكاب الفواحش والمناكير، وان يكون هو سبحانه المأمور والمنهى والمثاب والمعاقب، فبطل أن يكون الفعل من هذه الوجوه له تعالى، لأنه تعالى لا يأمر بالفحشاء والمنكر، فدل بذلك أن للعبد قدرة واختيارا على الفعل .

**وثانيًا:** أن الله وعد بالثواب لمن أطاعه فى الدنيا والعقاب لمن عصاه، ولو كانت الطاعة والمعصية من فعله تعالى، لكان هو المجزي بما ذكر.

**وثالثا:** أنه من المحال أن يأمر أحد نفسه، ومحال تسمية الله عاصيا جائرا! وهي تسمية للذين أمرهم ونهاهم، لأن الأمر هو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء "افعل"، ولان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر، فإذا صارت هذه الأسماء له صار هو العبد والرب، وهو الخالق والمخلوق.

ومن جهة الضرورة، فما يعلمه كل واحد من نفسه انه مختار لما يفعله وانه فاعل كاسب، ويرى الماتريدي أن إنكار ذلك إنكار للضرورة، ولا يقول بالجبر إلا معاند مكابر(١) .

وكذلك يرى الماتريدي أن إضافة الأفعال إلى الله وإلى العبد لا يوجب الشركة بين الله وبين العبد لاختلاف الجهتين، والقول بالكسب فى نظره هو القول العدل، إذ فيه تحقيق القول بالأمرين ليكون الله موصوفا بما وصف به نفسه محمودا به. ويقول الإمام الماتريدي :" والعدل هو القول بتحقيق الأمرين ؛ ليكون الله موصوفا بما وصف به نفسه محمودا به، كما قال:ﱡ □ □ □ ﱠ(٢)، وليكون عدلا مفصلا كما قال:ﱡ □ □ □ □ ﱠ(٣)(٤).

وتجدر الملاحظة فى هذا الصدد قبل أن ندخل فى تفاصيل مذهب الماتريدية إلى أن الإمام الماتريدي لم يصرح بتأثير القدرة الإنسانية . ويكتفى بإثبات الاختيار

(١) الماتريدي: التوحيد، صـ ٢٢٥، ٢٢٦ ،٢٢٧، وانظر د. عبد الفتاح المغربي: إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي ص ٢٥٣، ٢٥٤
(٢) الأنعام: ١٠٢
(٣) سورة فصلت الآية ٤٦.
(٤) الماتريدي: التوحيد، صـ ٢٢٥، ٢٢٦ ،٢٢٧، وانظر د. عبد الفتاح المغربي: إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي ص ٢٥٣، ٢٥٤

والكسب للإنسان وأنه مخلوق لله تعالى . وإن كان يظهر من أقواله، أن مبنى الثواب والعقاب على قصد العبد واختياره. وكان سكوته نظرا لواقع الناس وزمانه، حيث إن السلف الصالح آثروا السكوت لعدم الحاجة لإفشاء ذلك والتحدث به الى الناس. يقول الشيخ خالد النقشبندى " لم يحرر الإمام الماتريدي رحمه الله مذهبه فيها تفصيلا تورعا وإتباعا للسلف لعدم احتياجه اليه، للبعد عن المبتدعة، ولهذا تشعب أصحابه " ثم يقرر الشيخ أن " نسبة القول المقابل لقول الأشعري إلى الماتريدية لا إلى الماتريدي غالبا، لأن هذه التدقيقات إنما صدرت من متأخري أصحابه لا منه، لما من الله عليه بالمعافاة من اختلاط المبتدعة فاختار طريق السلف فى المسألة"(١) .

يقول الماتريدي في ضرورة إثبات القدرة المطلقة لله – تعالى – في الخلق والإيجاد، مع إثبات الاختيار للعبد: "والعدل هو القول بتحقيق الأمرين، ليكون الله موصوفاً بما وصف به نفسه محموداً به كما قال ﴿ □ □ □ ﴾(٢)، وقال ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾(٣)، وليكون عدلاً متفضلاً كما قال ﴿ □ □ □ □ □ ﴾(٤) وقال ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾(٥)

ثم الدليل على لزوم القول بهذا، وجود أحوال في أفعال العباد لا تبلغها أوهامهم، ولا تقدرها عقولهم وأحوال فيها ينتهي إليها قصدهم، وتبلغها عقولهم، فثبت أنها من الوجه الأول ليست لهم، ومن الوجه الثاني لهم". (٦)

ويذهب الماتريدي إلى أن الموجودات كلها بقضاء الله وقدره، وأن إرادة الله متعلقة بكل كائن، وأن الأفعال كلها مخلوقة لله – تعالى – غير قدرة العبد وإرادته لا بها.

والقول المتعارف في الخلق – عند الماتريدي – أنه لا خالق غير الله، ولا رب سواه، ولو جعلنا حدث الأفعال وخروجها من العدم إلى الوجود ثم فناءها بعد

(١) الشيخ خالد النقشبندى: العقد الجوهري فى الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري، ورقة ٨، ب
(٢) سورة الأنعام الآية ١٠٢.
(٣) سورة الأنعام الآية ١٧.
(٤) سورة فصلت الآية ٤٦.
(٥) سورة النساء الآية ٨٣.
(٦) التوحيد للماتريدي: ٢٢٩ .

الوجود، ثم خروجها على تقدير من أربابها لجعلنا لها وصف الخلق الذي صار الخلق خلقاً، وفي ذلك لزوم القول بخالق سواه. (١)

ويرى الماتريدي أن إثبات الخلق لغيره – تعالى – إثبات للشريك وهو غير مقبول، فالله – تعالى – مالك كل شيء، وملكه الأشياء ليس بما أوجب له فيه الملك لملك العبد، بل هو بذاته، مالك بما هو خالق كل شيء، فإما أن يكون غير مالك لفعل العباد، ولا رب لها فيجب به أن يكون للعباد ذلك، فيكون ربوبيته وملكه ملكاً ناقصاً، وذلك لكل مخلوق يملك الأشياء، بل هو أكثر، لأنه يملك فعله، وفعل غيره والله لا يملك، وإذا ثبت له الملك في كل شيء لزم القول بخلقه إذ لا يملكه العبد.(٢)

ولا يخفى أن المستند الرئيسي في كلام الماتريدي هو عموم قوله تعالى ﴿ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ ﴾(٣)

لكن كيف يوفق الماتريدي بين عموم الآية وقضية الكسب؟ (٤)

**اعتمد الماتريدي في توفيقه على أمرين:**

١– يرى الماتريدي أنه لا تعارض بين القول بالخلق والقول بالكسب، وقد أخبر الله – تعالى – أنه هو المنفرد بخلق الخلائق فثبت أن الأفعال من الله من جهة الخلق، ومن جهة الكسب للعبد.

٢– يرى الماتريدي أن القول بالكسب لا يوقع تشابهاً في الخلق، ولا يوجب الشركة بين الله والعبد، لأنه لا يتحقق من العباد الفعل من الوجه الذي يتحقق من الله تعالى.

ويستدل الماتريدي على ذلك بأنه لا يضاف الملك إلى الله تعالى وإلى الخلق، ثم لا يقع في ذلك اشتراك؛ لأنه من الوجه الذي يضاف إلى الله – تعالى – لا يحقق ذلك الوجه في الخلق، لأن الإضافة إلى الله من جهة التحقيق، وإلى العبد من جهة

---

(١) التوحيد للماتريدي: ٢٣٠ .
(٢) السابق: ٢٣٢ .
(٣) سورة الزمر: الآية: ٦٢
(٤) لقد وُضِعت عدة تعريفات للكسب ويجمعها جميعاً، أن يطلق على الفعل الذي يقع من العبد، وهو مقدور له، ويقَع في محل قدرته، ولا ينفرد به، ويقع بِآلة، ويفترق عن فعل الله الذي يقع لا في محل ولا بآلة وينفرد القادر به. انظر عدة تعريفات للكسب لأهل السنة في التمهيد ٣٠٧-٣٠٨، تبصرة الأدلة ٦٥٤/٢.

المجاز فكذلك إضافة الأفعال إلى الله – تعالى –، وإلى العبد لا توجب الشركة لاختلاف الجهتين.

يقول الماتريدي: "ثبت أن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب، ولله من طريق الخلق، دليل ذلك: أن فعل الله – تعالى – في التحقيق خلقه، وكل ذلك لو أضيف إليه باسم الخلق لم يفهم منه في ذلك غير إنشاء، وفهم من الذي من العبد فعله وكسبه". (١)

ويرى الماتريدي أن حكمة الله – تعالى – تقتضي أن لا يكون ثواب إلا وللعبد اختيار فيما يستحق عليه الثواب، والعقاب بالأولى إلا فيما يكون للعبد اختيار فيه، وأن ذلك فوق أنه مقتضى الحكمة هو مقتضى العدالة أيضاً. (٢)

ومن ثم فأفعال الإنسان وإن كانت كسباً له فهي مخلوقة لله – تعالى – أيضاً، فالفعل الإنساني موزع بين العبد وربه يخلقه الله – تعالى – ويكسبه العبد، وعلى هذا لا يرفض الماتريدي أن يجتمع على مقدور واحد قدرتان لأن الجهة منفكة، فقدرة الله تعالى خالقة، وقدرة العبد كاسبة (٣).

والحقيقة أن الماتريدي قد لاحظ في أصل المسألة أن هناك اختيارات جزئية، وإرادات قلبية، ونوازع نفسية، لها تعلق بالتكليف، والإثابة بالحسنات، والمعاقبة على السيئات، واعتبار المدح والذم فيهما، فقال باعتبار أن للعبد مدخلاً في فعله بالإرادة الجزئية.

وعلى هذا فالماتريدي يرى أن للعبد اختيارًا في أفعاله التي يترتب عليها المدح والذم في العاجلة والثواب والعقاب في الآجلة.

غير أن الماتريدي لم يصرح بتأثير القدرة الإنسانية، وإن كان يظهر من أقواله إن مبنى الثواب والعقاب على قصد العبد واختياره.

وأرى أن السبب في ذلك يرجع إلى واقع الزمان حيث قرب العهد بالسلف، إذ أنهم قد آثروا السكوت لعدم الحاجة إلى التحدث به إلى الناس.

(١) التوحيد للماتريدي: ٢٢٨
(٢) نفسه ٢٢٦، وانظر الشيخ أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٨٤
(٣) د/ ابراهيم مدكور: فى الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، ج٢ ص ١٢٣

يقول الشيخ "خالد النقشبندي": لم يحرر الإمام الماتريدي مذهبه فيها تفصيلاً تورعاً، واتباعًا للسلف لعدم احتياجه إليه للبعد عن المبتدع". (١)

وقد تابع جمهور الماتريدية أبا منصور في أن للعبد اختياراً في أفعاله التي يترتب عليها المدح أو الذم في الدنيا، والثواب أو العقاب في الآخرة، كذلك تابعوه في أن الأفعال مخلوقة لله – تعالى –، وهي كسب من العباد.

*** رأي أبو المعين النسفي في مسألة أفعال العباد**

يقول "أبو المعين النسفي": "وعندنا فعل العبد هو مخلوق الله – تعالى – ومفعوله ....، والله – تعالى . هو الذي تولى إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود، والعبد اكتسبه وباشره"(٢)

ويذهب "النسفي" إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وأن إثبات قدرة العبد على التخليق محال، ويعلل ذلك بما يلي:

أ- أن من خاصيات التخليق أن يخرج الفعل على حسب إرادة الخالق.

ب- إثبات التخليق للعبد يؤدي إلى تعجيز الصانع، أو منعه عن الفعل.

جـ - ثم الذين يقولون بالتخليق فإما أن ينسبوا التخليق بالاعتبار في كون المخلوق جوهراً أو عرضاً، فإن كان المقصود الجواهر لثبت التشريك في الألوهية، وفي هذا سد لباب التوحيد وإذا قالوا بخلق الأعراض لكان المجوس أسعد حالاً منهم حيث أثبتت المجوس إلهين، وقالوا هم بآلهة لا تحصى.

د- وبالإضافة إلى ذلك أن العبد لو كان خالقاً لفعله لوقع التشابه بين فعله، وبين فعل الله – تعالى –، إذ كل واحد منهما إخراج من العدم إلى الوجود. (٣)

وقد نفى الله – تعالى – ذلك بقوله ﱡ  ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﱠ(٤)

فالإيجاد ليس من قبل العبد، وإنما من قبل الله – تعالى – والعبد له فعل وهو الكسب.

---

(١) العقد الجوهري ٢٧٠/ خالد النقشبندي / رسالة ماجستير /إعداد محمود سلامه / مخطوط بدار العلوم رقم ١١٠٩

(٢) تبصرة الأدلة ٦٣٥/٢، وانظر التمهيد ٦٧-٧٠ .

(٣) التمهيد في أصول الدين ٦٤-٦٦ .

(٤) سورة الرعد الآية: ١٦.

وهذا ما يؤكده "الناصري" بقوله: "وأما قولهم: "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد" ومعنى قولهم (خلق الله تعالى) أي مخلوقة لله – تعالى – وهي كسب من العباد" (١)

ويبين صاحب "مميزات مذهب الماتريدية" أن مذهب أهل الحق أن الله – تعالى – خالق لأفعال العبد كلها، وهو كاسب في أفعال الاختيار. (٢)

وأفعال العباد عند الماتريدية داخلة تحت قدرتهم، وكل ما هو داخل تحت قدرة العبد يستحيل خروجه عن قدرة الله – تعالى –.

وعلى هذا تكون الأفعال داخلة تحت قدرة الله – تعالى – فيكون الله – تعالى – قادراً على إيجاد الفعل، والعبد قادر على فعله، وإيجاد الله قديم، أما العبد فإنه يفعل هذا الفعل بقدرة حادثة فيكون فعل العبد غير فعل الله، وكل واحد من القدرتين متعلق بهذا الفعل على معنى أنه يظهر آثار القدرتين في الفعل.

وهذا ما ذهب إليه "صدر الشريعة" في التوضيح، وبه قال مطلق جمهور الماتريدية. (٣)

ورجحه "الكلنبوي" بقوله: "وهذا يقوم التكليف به، ذلك أن كون العبد سبباً لخلق الله – تعالى – الفعل بصرف إرادته إليه مع الاقتدار والاستطاعة عليه، وهو معنى الاكتساب عند الماتريديه".(٤)

*** رأي البزدوي في مسألة أفعال العباد.**

وذهب "أبو اليسر البزدوي" إلى أنه لابد من أن يكون لنا فعل، ويجب أن يكون ذلك بهداية الله – تعالى – ومشيئته وإرادته، كإيجاد الجلوس منه – تعالى –، والجلوس فعل العبد على معنى أنه حادث بقدرة حادثة حصلت منه فصار ذلك الفعل موجوداً بإيجاد الله تعالى (٥)

وهذا ما أفاده "صاحب الصحائف" حيث يرى أن المؤثر مجموع القدرتين، قدرة

(١) النور اللامع نقلاً عن الماتريدية دراسة وتقويماً ٤٤٠ / د أحمد الحربي/ ط٢/ دار الصميعي / الرياض / ٢٠٠٠م.
(٢) مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية نقلاً عن السابق ٤٤١ .
(٣) حاشية الكلنبوي ٢٤٨/١ .
(٤) نفسه ٢٥٠/١ .
(٥) أصول الدين ١٠٩ .

الله تعالى، وقدرة العبد، وهذا المذهب وسط بين الجبر والقدر، وهو أقرب إلى الحق والصواب. (١)

ومن ثم فالماتريدية يثبتون قدرة حادثة، وإرادة جزئية للعبد بها يتم التدخل في الفعل، وأصل الفعل واقع بقدرته – تعالى –.

أما وصفه بكونه طاعة أو معصية، وما يستحق عليه الثواب والعقاب والمدح والذم فهو بتلك القدرة الحادثة والإرادة الجزئية المخلوقتان لله . تعالى .. (٢)

وخلاصة القول: أن الإنسان – عند الماتريدية – فاعل مختار على الحقيقة، فكل واحد منا يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله، وأنه فاعل كاسب.

وأفعال العباد وإن كانت كسباً لهم، إلا أنها مخلوقة لله كما يقول "أبو المعين النسفي": "وعندنا فعل العبد هو مخلوق الله – تعالى – ومفعوله ...، والله – تعالى . هو الذي تولى إيجاده وإخراجه من العدم إلى الوجود، والعبد اكتسبه وباشره"(٣)

ويذهب "النسفي" إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وأن إثبات قدرة العبد على التخليق محال، ويعلل ذلك بما يلي:

أ– أن من خاصيات التخليق أن يخرج الفعل على حسب إرادة الخالق.

ب– إثبات التخليق للعبد يؤدي إلى تعجيز الصانع، أو منعه عن الفعل.

جـ – ثم الذين يقولون بالتخليق فإما أن ينسبوا التخليق بالاعتبار في كون المخلوق جوهراً أو عرضاً، فإن كان المقصود الجواهر لثبت التشريك في الألوهية، وفي هذا سد لباب التوحيد وإذا قالوا بخلق الأعراض لكان المجوس أسعد حالاً منهم حيث أثبتت المجوس إلهين، وقالوا هم بآلهة لا تحصى.

د– وبالإضافة إلى ذلك أن العبد لو كان خالقاً لفعله لوقع التشابه بين فعله، وبين فعل الله – تعالى –، إذ كل واحد منهما إخراج من العدم إلى الوجود. (٤)

وقد نفى الله – تعالى – ذلك بقوله: فالإيجاد ليس من قبل العبد، وإنما من قبل الله تعالى والعبد له فعل وهو الكسب.

---

(١) الصحائف الإلهية ٢٩٢ / السمرقندي / تحقيق د. أحمد الشريف / مكتبة الفلاح / الكويت / ١٤٠٥هـ.
(٢) البداية من الكفاية ١١٣، وانظر إشارات المرام ٢٥٥-٢٥٦ .
(٣) تبصرة الأدلة ٦٣٥/٢، وانظر التمهيد ٦٧-٧٠ .
(٤) التمهيد في أصول الدين ٦٤-٦٦ .

وهذا ما يؤكده "الناصري" بقوله: "وأما قولهم: "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد" ومعنى قولهم (خلق الله تعالى) أي مخلوقة لله – تعالى – وهي كسب من العباد" (١)

ويبين صاحب "مميزات مذهب الماتريدية" أن مذهب أهل الحق أن الله تعالى خالق لأفعال العبد كلها، وهو كاسب في أفعال الاختيار.(٢)

وأفعال العباد عند الماتريدية داخلة تحت قدرتهم، وكل ما هو داخل تحت قدرة العبد يستحيل خروجه عن قدرة الله – تعالى –.

وعلى هذا تكون الأفعال داخلة تحت قدرة الله – تعالى – فيكون الله – تعالى – قادراً على إيجاد الفعل، والعبد قادر على فعله، وإيجاد الله قديم، أما العبد فإنه يفعل هذا الفعل بقدرة حادثة فيكون فعل العبد غير فعل الله، وكل واحد من القدرتين متعلق بهذا الفعل على معنى أنه يظهر آثار القدرتين في الفعل.

وهذا ما ذهب إليه "صدر الشريعة" في التوضيح، وبه قال مطلق جمهور الماتريدية. (٣)

ورجحه "الكلنبوي" بقوله: "وهذا يقوم التكليف به، ذلك أن كون العبد سبباً لخلق الله – تعالى – الفعل بصرف إرادته إليه مع الاقتدار والاستطاعة عليه، وهو معنى الاكتساب عند الماتريديه".(٤)

*** رأي البزدوي في مسألة أفعال العباد.**

وذهب "أبو اليسر البزدوي" إلى أنه لابد من أن يكون لنا فعل، ويجب أن يكون ذلك بهداية الله – تعالى – ومشيئته وإرادته، كإيجاد الجلوس منه – تعالى –، والجلوس فعل العبد على معنى أنه حادث بقدرة حادثة حصلت منه فصار ذلك الفعل موجوداً بإيجاد الله تعالى (٥)

وهذا ما أفاده "صاحب الصحائف" حيث يرى أن المؤثر مجموع القدرتين، قدرة

(١) النور اللامع نقلاً عن الماتريدية دراسة وتقويماً ٤٤٠ / د أحمد الحربي/ ط٢/ دار الصميعي / الرياض / ٢٠٠٠م.
(٢) مميزات مذهب الماتريدية عن المذاهب الغيرية نقلاً عن السابق ٤٤١ .
(٣) حاشية الكلنبوي ٢٤٨/١ .
(٤) نفسه ٢٥٠/١ .
(٥) أصول الدين ١٠٩ .

الله تعالى، وقدرة العبد، وهذا المذهب وسط بين الجبر والقدر، وهو أقرب إلى الحق والصواب. (١)

ومن ثم فالماتريدية يثبتون قدرة حادثة، وإرادة جزئية للعبد بها يتم التدخل في الفعل، وأصل الفعل واقع بقدرته – تعالى –.

أما وصفه بكونه طاعة أو معصية، وما يستحق عليه الثواب والعقاب والمدح والذم فهو بتلك القدرة الحادثة والإرادة الجزئية المخلوقتان لله . تعالى .. (٢)

وخلاصة القول: أن الإنسان – عند الماتريدية – فاعل مختار على الحقيقة، فكل واحد منا يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله، وأنه فاعل كاسب.

وأفعال العباد وإن كانت كسباً لهم، إلا أنها مخلوقة لله كما قالﷺ

وليس في إضافتها إلى الله نفيها عن الإنسان، بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه، وأوجدها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها.

وهكذا يتوزع الفعل عند الماتريدية بين الله، وبين الإنسان، إذا أضيف إلى الله يسمى خلقاً، وإذا أضيف إلى العبد يسمى كسباً بواسطة القدرة الحادثة والإرادة الجزئية.

قال: ﷺ، وليس في إضافتها إلى الله نفيها عن الإنسان، بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه، وأوجدها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها.

وهكذا يتوزع الفعل عند الماتريدية بين الله، وبين الإنسان، إذا أضيف إلى الله يسمى خلقاً، وإذا أضيف إلى العبد يسمى كسباً بواسطة القدرة الحادثة والإرادة الجزئية.

* رأي الكمال بن الهمام في أفعال العباد.

وفي تقرير ما ذهب فقد قسم "ابن الهمام"(ت: ٨٦١هـ) الأفعال الصادرة من العبد إلى قسمين:

(١) الصحائف الإلهية ٢٩٢ / السمرقندي / تحقيق د. أحمد الشريف / مكتبة الفلاح / الكويت / ١٤٠٥هـ.
(٢) البداية من الكفاية ١١٣، وانظر إشارات المرام ٢٥٥-٢٥٦ .

**الأول:** أفعال اضطرارية، إذ العبد مضطر إلى فعلها فلا حيلة له فيها ولا اختيار، ومن ثم فهو مجبور في فعلها.

**الثاني:** أفعال اختيارية، إذ العبد له فيها اختيار وفعل، وفعله الاكتساب.

يقول "ابن الهمام": "إن الحركة مثلاً كما أنها وصف للعبد فهي مخلوقة للرب، ومن ثم فلها نسبة إلى قدرة العبد فسميت باعتبار تلك النسبة كسباً." (١)

وابن الهمام يحقق من خلال هذا مدخلية ثابتة للعبد في الفعل، ذلك أنه لو لم يكن له مدخلية في الفعل لاعتبر القول بالكسب على هذا المعنى مجرد ألفاظ ليس لها حاصل أو ارتباط بمعانيها.

فيرى "ابن الهمام" أن تعلق القدرة لا على وجه التأثير وهو الكسب مجرد ألفاظ لم يحصلوا لها معنى، وذلك أن معنى الكسب هو التحصيل، وتحصيل الفعل المعدوم ليس إلا إدخاله في الوجود وهو إيجاده. (٢)

ويقصد "ابن الهمام" من هذا الأمر إظهار أن اقتران الفعل بالتأثير هو حقيقة الكسب، أما منع التأثير من القدرة في الفعل، ويقال هذا هو التحصيل المراد به الكسب، فهذا إيهام للألفاظ وتلاعب بها.

والأصل هو تقرير الحقيقة من معنى الكسب، فإذا تصورنا أن الكسب هو التحصيل، فمعنى تحصيل الفعل الذي لم يوجد، هو جذبه إلى حيث الوجود، وهذا الجذب هو المرحلة الوسطى بين فكرة التحصيل وفكرة الوجود، فما أن يتم له الجذب إلا وقد تم له الوجود، والمسألة بهذا التفصيل هي الإيجاد، وهي ما يطلق عليه تضامناً الكسب.

وذهب "ابن الهمام " في تصوير منهجه العقلي في أفعال العباد إلى أن القدرة الحادثة، صفة لها صلاحية التأثير، والتي قام بها جزئي حقيقي منها، والمتقدم والمتأخر الأمثال، فالشرط مثل سابق، وقد علمت أن الصلاحية لازمة لماهيتها فتلزم كل فرد، وذلك مدلول عليه بسلامة آلات الفعل وصحة أسبابه، فلذا فسرها الماتريدية به.

---

(١) المسايرة ١٠٣ .
(٢) نفسه ١٠٤-١٠٥ بتصرف .

وأما دفعه بأن عند المباشرة مع الداعية والقدرة يجب، فلا يدخل تحت القدرة، فمدفوع بأنه وجوب عن اختيار سابق في الفعل، وعدم مع إمكان مصحح التكليف حينئذ، وليس لأن الوجوب لا يتحقق إلا بالفعل في التحقيق، والقدرة لا يقام بها الفعل عندهم بل تصاحبه، إذ لا يقام لا بقدرته – تعالى –، ولا تأثير أصلاً لقدرة العبد فيه، فليس شرط التكليف إلا ما ذكرنا.

ولا يستلزم المعية فإن عنده يخلق بقدرته عادة عند العزم المصمم، وأيضاً سبق الاختيار التكليف بسبق ما قارنه لا يوجب وقوع الفعل امتثالاً لأنه باختياره بعد علمه بالتكليف. (١)

وبناء على هذا أسس "ابن الهمام" أصل المسألة على صحة التأثير لقدرة العبد، ذلك أن القدرة المقصودة هي صحة الآلات والأسباب، وإذا ثبت هذا بالنسبة للعبد فله اقتران بالأساس الأول وهو قدرة الله ـ تعالى .. ولا يعني هذا توارد المؤثرين على أثر واحد، لأن الجهة منفكة.

ولا يخفى أن "ابن الهمام" ينظر إلى المسألة باعتبارات معينة:

**أولاً:** بيان أن للعبد أثراً في الفعل.

**ثانياً:** نفي القول بالأثر يلزم القول بالجبر.

**ثالثاً:** القدرة ترادف الاستطاعة، وهي صحة الآلات والأسباب.

والكسب عند "ابن الهمام" هو صرف القدرة المخلوقة للعبد إلى القصد المصمم إلى الفعل، فأثرها في القصد، ويخلق الله – تعالى – الفعل عنده بالعادة، فإن كان القصد حالاً – أي غير موجود ولا معدوم – فليس بخلق.

وكذلك ما قيل: الخلق أمر إضافي يقع به المقدور لا في محل القدرة، ويصح انفراد القادر بإيجاد المقدور بذلك الأمر، والكسب أمر إضافي يقع في محلها، ولا يصح انفراده بإيجاده ولو بطلت هذه التفرقة على تعزره وجب تخصيص القصد المصمم من عموم الخلق، لأنه أدنى ما يتحقق به فائدة خلق القدرة، ويتجه به حسن التكليف المستوجب للعقاب بالترك، والثواب بالامتثال. (٢)

(١) ابن الهمام: التحرير في أصول الفقه، صـ٢٢٠، ط/ دار الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
(٢) التحرير في أصول الفقه ٢٢٨

وهنا ينتقل "ابن الهمام" نقلة عقلية من الإرادة الجزئية والقدرة الحادثة، وكون القدرة لها أثر في الفعل إلى أن محل قدرته هو عزمه على الفعل عزماً مصمماً بلا تردد.

وإذا كان متقدمو الماتريدية قد اعتمدوا على القدرة الحادثة والإرادة الجزئية في القول بالكسب؛ فإن "ابن الهمام" ذهب إلى أن مناط التكليف والثواب والعقاب، بعد خلق الاختيار إنما هو العزم المصمم.

يقول "ابن الهمام" مبيناً ذلك: "جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات، وكذا التروك التي هى أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله – تعالى – لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله – تعالى – هذه الأمور في باطنه عزماً مصمماً بلا تردد، وتوجهه توجهاً صادقاً للفعل طالباً إياه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله له الفعل، فيكون منسوباً إليه – تعالى – من حيث هو حركة، ويكون منسوباً إلى العبد من حيث هو طاعة أو معصية." (١)

إذاً فالأصل في الكسب هو عزم العبد، فالأمر في الباطن مخلوق بأمر الله . تعالى .، وهذا لا تأثير لقدرة العبد عليه، فإذا ما خلق الله . تعالى . هذه الأمور أحدث العبد عقيب هذا الخلق عزما مصمما بلا تردد في الإحداث، ويتوجه إلى الفعل توجها صادقا فينشئ عن هذا العزم المصمم والتوجه وجود الفعل.

وعلى هذا تتحقق المسألة فيصح نسبة الفعل إلى العبد باعتبار العزم، ويصح نسبة الفعل إلى الله . تعالى . باعتبار التحقق من الفعل، وعلمه به والإقدار عليه.

ونتيجة لهذا العزم عند "ابن الهمام" صح تكليف العبد وثوابه وعقابه، وذمه ومدحه، وانتفى بطلان التكليف والجبر المحض.

" فابن الهمام" يحدث تطوراً في الفكر الماتريدي فيما يتعلق بمسألة أفعال العباد ويظهر هذا من ناحيتين:

**الناحية الأولى:** عدم التزامه – في رأيه هذا – بالأصول المنهجية لجمهور الماتريدية، حيث لم يستند في مذهبه إلى الاستطاعة، ولم يبن قوله على صفة التكوين.

(١) المسايرة ١١٣ بتصرف .

بالإضافة إلى أن العزم عند – ابن الهمام – وجودياً وليس عدمياً، أما الكسب عند الماتريدية فإنه أمر عدمي لا وجود له. (١)

**الناحية الثانية:** أن مبنى كلام جمهور الماتريدية في خلق الأفعال على القدرة الحادثة، أما "ابن الهمام" فمبنى كلامه على العزم المصمم. وعلى هذا فإن الله – تعالى – لا يخلق الفعل إلا إذا تعلقت به القدرة الحادثة عند جمهور الماتريدية، كما أنه لا يخلقه إلا إذا عزم وصمم عند "ابن الهمام"، ويلاحظ أن "ابن الهمام" في رأيه هذا قد تأثر برأي "الباقلاني"(ت:٤٠٣هـ) في أفعال العباد. (٢)

**وهذا ما يؤكده "كمال الدين بن أبي شريف"**(ت: ٩٠٥هـ) فقد ذكر – تعليقاً على كلام "ابن الهمام" – أن حاصل كلام المصنف – رحمه الله – تعويل على مذهب "القاضي الباقلاني" وهو أن قدرة الله – تعالى – تتعلق بأصل الفعل، وقدرة العبد تتعلق بوصفه من كونه طاعة أو معصية، فمتعلق تأثير القدرتين مختلف.

مثال ذلك: لطم اليتيم تأديباً وإيذاء، فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله – تعالى – وتأثيره، وكونه طاعة على الأول، ومعصية على الثاني بقدرة العبد، وتأثيره لتعلق ذلك بعزمه المصمم. (٣)

**يقول البياضي** صاحب إشارات المرام فى توضيح مذهب الماتريدية :" أن أصل الفعل بقدرة الله والاتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد وهو مذهب جمهور الماتريدية "(٤). فمشايخ الحنفية ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين فلا خالق سوى الله، ولا مكون إلا الله، ويقررون " أن للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنما تختلف بقدرته النسب والإضافات فقط، لتعيين أحد المتساويين وترجيحه "(٥).

فوجود الفعل إذن بقدرة الله . عز وجل . وكونه حركة وسكونا وطاعة ومعصية

(١) إشارات المرام ٢٥٩-٢٦٠ .
(٢) قال الإمام "الباقلاني": إن قدرة الله تؤثر في ذات الفعل وتوجده، وقدرة العبد تؤثر في وصفه من كونه طاعة أو معصية، وهذا موافق للواقع لأنني عندما أرفع يدي أشعر بأن هذا الفعل ليس من خلقي ولكن من خلق الله ـ تعالى ـ " انظر الإنصاف ص١٣٩.
(٣) المسامرة ١١٣ / كمال الدين بن أبي شريف / دار الكتب العلمية / طبعة أولى / ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م .
(٤) البياضي: إشارات المرام ص ٢٥٦ .وقارن الصابوني: البداية من الكفاية، ص ١١٣، ١١٤
(٥) إشارات المرام: ٢٥٦. انظر صدر الشريعة: التوضيح، ج١ ص ١٨٩

يكون بقدرة العبد، أى بتأثير اختياره فى الاتصاف وهذا معنى الكسب عند الماتريدية.

**وقد عرف الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي** (ت ٧٠١ هـ) الكسب بأنه:" صرف القدرة إلى أحد المقدورين، وهو غير مخلوق لأن جميع ما يتوقف عليه فعل الجوارح من الحركات وكذا التروك التى هى أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه. وإنما محل قدرته عزمه عقب خلق الله تعالى هذه الأمور فى باطنه عزما مصمما بلا تردد وتوجها صادقا للفعل طالبا إياه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيكون منسوبا اليه من حيث هو حركة ومنسوبا إلى العبد من حيث هو زنا ونحوه من الأصناف التى يكون بها الفعل معصية "(١).

**ويقول الشيخ النقشبندى** . رحمه الله . العزم المصمم الذى هو التوجه الصادق نحو الفعل الصادر عن البعد بقدرته عند الماتريدية وهو المسمى عندهم بالكسب، ويقال له الإرادة الجزئية والقصد الجزئي أيضا لتعلقه بمطلوب معين وهو من الأمور اللاموجودة واللامعدومة "(٢). ويفهم من النصوص السابقة أن فعل العبد يصدر عنه بقدرته واختياره وتأثيره حتى يصدق عليه اسم الفعل حقيقة ومع ذلك هو فعل الله موجود بإيجاده وخلقه على الاستقلال(٣).

**يقول البياضي** فى توضيح هذا المعنى عند الماتريدية: "أن الخلق أمر إضافي يجب أن يقع به المقدور لا فى محل القدرة ويصح انفراد القادر بإيقاع المقدور بذلك الأمر، والكسب لا يوجب وجود المقدور، بل يجب من حيث هو كسب، اتصاف الفاعل بذلك المقدور، واختلاف الإضافات ككونه طاعة أو معصية أو حسنة أو قبيحة مبنى على الكسب لا على الخلق(٤).

ولا شك أن القصد عنصر فعال وقوى جدا فى مسالة خلق الأفعال عند

(١) أبي عذبة: الروضة البهية ص٧٦ وانظر البياضي: اشارات المرام ٢٥٦، ٢٥٧ وابن الهمام: المسايرة، ص ٩٦، ٩٧ وحاشية عبد الحكيم: على العقائد النسفية ص ٢٩٤، ٢٩٥ .
(٢) الشيخ خالد النقشبندى: العقد الجوهري ورقة رقم ٥(ب)، صدر الشريعة: التوضيح ج١ ص ١٨٧ .
(٣) انظر المرجاني: حاشية المرجاني على هامش حاشية الكلنبوي ج١ ص٢٥٠، ٢٥١ .
(٤) البياضي: إشارات المرام ٢٥٦، ٢٥٧. وانظر، المسامرة على المسايرة ٩٦، ٩٧.

الماتريدي(١)، والشرع قد ربط قيمة الأفعال بما يجدها من نيات فاعليها وقد ورد فى الحديث " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امريء ما نوى"(٢) والأفعال بدون القصد لا ثواب عليها ولا عقاب وإنما هى أشبه بالأمر الفارغ الذى لا يعتد به ولهذا التجأ الماتريدية إلى ركن حصين حينما قالوا: إن القصد هو الكسب، وأن الله يخلق أفعال العباد تبعا لما يدور فى أخلادهم من رغبان الخير والشر. وقد عرف الإمام النووي النية بأنها: " قصد الشيء وعزم القلب عليه "(٣). وهو بذلك يقصد أن النية هى القصد وهو عزيمة القلب فعل شيء وعزمه عليه، من غير تردد، وهذا التفسير هو نفس ما يقصده الماتريدية لمفهوم الكسب.

**ويرى علماء الماتريدية** . فى محاولة لتفسير هذا القصد . أن فى العبد إرادتين إرادة كلية: وهى صفة مخلوقة لله، وهذه الإرادة قابلة لان تتعلق بكل من الطرفين: الفعل والترك، وإرادة جزئية: وهى عبارة عن تعلق الإرادة الكلية بطرف معين، وتسمى بالاختيار الجزئي، فالإرادة الجزئية تصرف الإرادة الكلية إلى طرف معين من طرف الفعل، وهذا الصرف أو الإرادة الجزئية هى المسماة بالقصد وهو الكسب بعبارة أخرى(٤) .

واذا كانت الأشاعرة قد ذهبوا إلى أن الإرادة وتعلقها ومتعلقها كله من الله، فان الماتريدية يحاولون التخلص من الجبر عن طريق تمليك العباد واحدا من هذه الثلاثة وهو التعلق، ومن هنا أن تعلق الإرادة واستعمالها من العباد، وهو معنى الكسب عندهم(٥).

ويبدو من النصوص السابقة أن الماتريدية يقولون إن تعلق الإرادة الجزئية بالفعل تعلق ذو تأثير، بيد أن هذا التأثير لا يرقى الى درجة الخلق والايجاد كما قال المعتزلة، ولا يهبط إلى أن يصبح مجرد مقارنه ومصاحبة للفعل لا تأثير فيها بوجه

(١) انظر الماتريدي: التوحيد، ٢٢٩، ٢٢٨
(٢) النووي: شرح صحيح مسلم، كتاب الإمارة، ج ١٣ ص ٤٩
(٣) النووي: المجموع، ج١ ص ٣٧١
(٤) الكلنبوي: حاشية الكلنبوي، ج١ ص ١٩٣، ١٩٤، ٢٤٨
(٥) مصطفى صبري: موقف البشر تحت سلطان القدر، ص ٥٦، ٥٧.

ما، كما يفهم من مذهب الأشعري.

**ويقول الشيخ مصطفى صبري** مصورًا مذهب الماتريدية: " أن الإرادة الجزئية عند الماتريدية ليست من الموجودات بل من قبيل الحال المتوسط بين الموجود والمعدوم، لأن تعلق صفة الإرادة أو تصريفها واستعمالها عبارة عن المعنى المصدري، فتمليكها للعباد . كما يرون . لا يخل بقاعدة نفى خالق غير الله، إذ الخلق إنما تتعلق بالموجود لا بما دونه مثل الحال "(١) ويقول الكلنبوي: إن المراد بتأثير العبد فى فعله، " أن لقدرته التى خلقها الله تعالى لها مدخلا فى ذلك الوصف لا بمجرد المقارنة والمحلية كما قاله الأشعري، وإلا لما جعل الفعل حاصلا بمجموع القدرتين، بل بصرف الإرادة الكلية نحو الفعل أو الترك، وذلك الصرف صادر من العبد باختياره، وليس بمخلوق لأحد لكونه من الأمور الاعتبارية أو من قبيل الحال. فالمراد من القدرة التى لها مدخل فى ذلك الوصف ،القوة التى خلقت فى قلب العبد، بها يصح أن يصرف إرادته الكلية إلى جانب معين وأن لا يصرف، وهذا هو المراد بالتأثير عندهم، وعبروا عنها بالتأثير لأنها شبيهة بالإيجاد فى كونه صادرا من العبد وسببا لأثر موجود "(٢) .

ومن هنا يقرر الماتريدية أن هذه الإرادة الجزئية صادرة من العبد اختيارا وليست مخلوقة من الله لأنها ليست من الموجودات الخارجية، وأن تلك الإرادة الجزئية سبب ناقص أو سبب عادى يخلق الله أفعال العباد بوجودها، ويرى الكلنبوي: أن نقطة الخلاف التى يفترق فيها الأشاعرة عن الماتريدية هى أن الإرادة أو القصد عند الأشاعرة سبب عادى لتأثير القدرة القديمة إلا أنها موجود خارجي ومخلوق لله تعالى، فليس لقدرة العبد تأثير لا فى أصل الفعل ولا فى وصفه، أما الماتريدية فالقصد سبب عادى ولكنه ليس بمخلوق وهو صادر من العبد(٣)

**قال البياضي:** "وليس هذا الكسب من الله إذ لكونه عدميا غير موجود لم ينسب إلى خلقه وإيجاده، ولاتصاف العبد به صار له مدخل فى محلية خلق الله وقابلية ذلك

(١) موقف البشر تحت سلطان القدر،: ص ٥٧، ٥٨. وانظر: الكلنبوي ص ٢٤٨.
(٢) الكلنبوي: حاشية الكلنبوي، ج ١ ص ٢٥٢
(٣) السابق: ج١ ص ٢٤٨، ٢٤٩

الخلق فيه، وبيان القابلية أن يكون شرط الخلق والتأثير لا جزء منه، " ثم يقول ": فلأن تحصيل شرط القابلية يتوقف على العبد ينتفى الجبر ولأن ليس للعبد جزء من الفاعلية ينتفى القدر، لذلك قال عليه الصلاة والسلام فمن وجد خيرًا فليحمد الله ومن لا فلا يلومن إلا نفسه ." (١)

وبعد هذا العرض لمذهب الماتريدية نستطيع أن نطرح سؤالا، هل يستطيع الماتريدية أن يحلوا الإشكال فى هذه المسالة العويصة أو يقولوا فيه كلمة مقنعة لتحقيق المذهب الوسط؟

فإننا لا نشك فى وسطية الماتريدية كما قد رأينا فى وسطية الأشعرية بتقديمهم نظرية الكسب، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على حقية المذهبين، ولكن كيف يقدم لنا الماتريدية الحل المقنع لتفسير نظرية الكسب؟ لعلنا نرى من خلال عرضنا لهذا المذهب محاولة الماتريدية للهروب عن ما من شأنه أن يكون الإنسان مجبورا فى أفعاله، لأن مسئولية الإنسان عن أفعاله فى الدنيا والآخرة مؤكدة فلا بد وأن يكون مختارا فى أفعاله، ومن هنا يفسر الماتريدية الكسب بالإرادة الجزئية . وهو رأى أكثرهم . أى أن الله خلق للعبد الإرادة الكلية وخلق أيضا الإرادة الجزئية لصرف العبد قدرته للكسب، وهذا الصرف للقدرة بناء على تعلق الإرادة الجزئية بالفعل وهو تعلق ذو تأثير وليس مجرد المقارنة كما قالها الأشاعرة، وأما الإرادة نفسها فلا تتعلق لأن من خصائص صفة الإرادة التخصيص. يقول الشيخ مصطفى صبري: "والله هو خالق لأفعال الإنسان وخالق كل شيء ليس خالقا لاختياره، لأن الخلق يتعلق بالموجودات، والاختيار لا وجود له عندهم، والذى ساقهم إلى هذا القول هو إنقاذ الإنسان من الجبر فى أفعاله إذا كان غير مستقل فى اختياره "(٢).

ثم اختلف الماتريدية فى تعيين المراد من الإرادة الجزئية الذى هو كسب العبد عندهم، فذهب ابن الهمام فى " المسايرة " إلى أن المراد بالكسب هو العزم المصمم

(١) البياضي: إشارات المرام، صـ ٢٥٩، ٢٦٠ وانظر، التفتازاني: التلويح، ح١ ص ١٨٦ و ١٨٨ .( والحديث أخرجه: الإمام مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، الحديث رقم: ٦٥١٧ ) .
(٢) الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم ج٣ ص ٤٠٤

والقصد الأكيد، " فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله له الفعل "(١) ولكن الإمام البيضاوي يرى أن هذا الرأى فيه إشكال، لأن القول بالعزم يؤدى الى إعطاء العبد شيئا من التصرف وهو مستقل فى ذلك وهو قريب من قول المعتزلة إن لم يكن نفسه، وهذا خروج عن مبدأ الماتريدية الأساسية فى القول بأن الله تعالى خالق كل شىء، يقول الإمام البيضاوي فى الطوالع: " هذا مشكل: فإن تصميم العزم أيضا فعل من الأفعال، مخلوق لله تعالى فلا مدخل للعبد أصلا "(٢) .وإذا كان العزم من الله تعالى فانه يؤدى الى الجبر أيضا، وهذا هدم للقول بالإرادة الجزئية من أساسه. وللخروج عن هذه المشكلة التى وقع فيها الشيخ ابن الهمام قدم العلامة صدر الشريعة فى التلويح حلا للمعضلة وقال: إن هذا العزم لم يكن موجودًا ولم يكن معدومًا، بل هو من الأحوال أو الأمور الاعتبارية، يقول صدر الشريعة: " فالأمر الإضافي الذى هو الصادر من العبد وهو الذى لا يجب عنده وجود الأثر، يسمى كسبا "(٣) ويقول: " فالحاصل أن مشايخنا . رحمهم الله تعالى . ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين فلا خالق ولا مكون إلا الله تعالى، لكن يقولون: إن للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنما يختلف بقدرته النسب والإضافات فقط، كتعيين أحد المتساويين وترجيحه "(٤) ومن هنا لم يعتبر تأثير العبد عندهم تأثير إيجاد وإعدام، لأنه من الأحوال وأن التأثير فى الأمر الاعتباري غير التأثير فى الأمر الموجود. وإلى هذا القول ذهب أكثر الماتريدية .

وقد ظهر من خلال تحليلنا لمذهب الأشاعرة والماتريدية فى الكسب، نرى أن الكسب عند الماتريدية أقرب الى الفهم، لأن رأى الأشاعرة لا يخرج نوعا ما عن الجبر الباطني، ولذلك سموا مذهبهم بالجبر المتوسط. والكسب على رأى الماتريدية هو المتعلق به الثواب والعقاب، وهو الرأى المتفق مع ما جاء فى الحديث، يقول الرسول صلى الله علية وسلم: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امريء ما نوى والنية

(١) ابن الهمام: المسايرة ص ٥٦
(٢) الأصفهاني: شرح مطالع الأنظار على متن طوال النوار ص ١٩٣. وقارن، السمرقندي: الصحائف الإلهية، ص ٢٩٩ وما بعده.
(٣) صدر الشريعة: التوضيح، ج١ ص ١٨٧. وانظر تعليقات السعد على ذلك فى نفس الصفحة.
(٤) السابق: ج١ ص ١٨٩.

كما يقول ابن رجب الحنبلي: " اعلم أن النية فى اللغة نوع من القصد والإرادة "(١) ويلاحظ أن المراد بالنية فى الصيام هو العزم أو الإرادة الكلية وهو المعنى العام للنية، أما غير الصيام من العبادات التى تتطلب لصحتها مقارنة النية ببدء الفعل فلا بد فيها من قصد الفعل تحقيقا وهو الإرادة المتعلقة بقصد الفعل تحقيقا، أى النية المقترنة ببدء تنفيذ الفعل(٢).

## الخاتمة

وبعد تمام النعمة بإتمام هذا البحث قد خلُصت إلى عدة نتائج أذكرها على النحو التالي:

١- هناك تطور في الفكر الكلامي الأشعري فلم تكن الآراء ترديدًا أجوفًا أصمًا، بل كانت تنبع من تنوع الأفكار ورأينا كيف تطور المذهب في مسألة أفعال العباد، وكيف تطورت الفكرة من أن الخالق الله عند الأشعري إلى أن أقر الباقلاني ومن بعده بتأثير القدرتين في الفعل «وقوع مقدور بين قادرين» قدرة الرب وقدرة العبد.

٢- هناك أيضًا تطور ملحوظ في المذهب الماتريدي بعد مؤسسه فعلى حين أن الماتريدي لم يصرح بتأثير القدرة الإنسانية . ويكتفى بإثبات الاختيار والكسب للإنسان وأنه مخلوق لله تعالى، رأينا كيف تطور المذهب على يد من بعده من

(١) ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم ج ١ ص ٢٧.
(٢) د. وهبه الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته (المستدرك) ج ٩ ص ٨٧.

النسفي والبزدوي وابن الهمام والبياضي وغيرهم، حيث تعمقوا في المسألة شرحًا وتفصيلا.

٢- لقد أخذ الأشاعرة بجواز فكرة وقوع مقدور بين قادرين إذا اختلفت جهة التعلق لقدرة كل من القادرين، وطبقوها في مسألة أفعال العباد، فقرروا أن فعل العبد واقع بين قدرة الرب سبحانه وتعالى خلقًا وقدرة العبد كسبًا.

٣- احتل الأشاعرة والماتريدية مكانة وسطًا بين طرفي نقيض فرفضوا اتجاه المعتزلة الذين رأوا أن الله تعالى أعطى العبد القدرة التي يخلق بها فعله، كما رفضوا اتجاه الجبرية الذين جردوا العبد من القدرة على الاختيار وجعلوه كالريشة في مهب الريح.

٥- لقد أحدث ابن الهمام تطوراً في الفكر الماتريدي فيما يتعلق بمسألة أفعال العباد ويظهر هذا من ناحيتين:

**الناحية الأولى:** عدم التزامه – في رأيه هذا – بالأصول المنهجية لجمهور الماتريدية، حيث لم يستند في مذهبه إلى الاستطاعة، ولم يبن قوله على صفة التكوين.

بالإضافة إلى أن العزم عند ابن الهمام وجودياً وليس عدمياً، أما الكسب عند الماتريدية فإنه أمر عدمي لا وجود له.

**الناحية الثانية:** أن مبنى كلام جمهور الماتريدية في خلق الأفعال على القدرة الحادثة، أما "ابن الهمام" فمبنى كلامه على العزم المصمم. وعلى هذا فإن الله – تعالى – لا يخلق الفعل إلا إذا تعلقت به القدرة الحادثة عند جمهور الماتريدية، كما أنه لا يخلقه إلا إذا عزم وصمم عند "ابن الهمام".

٦- ويلاحظ أن "ابن الهمام" في رأيه هذا قد تأثر برأي "الباقلاني"(ت:٤٠٣هـ) في أفعال العباد. [١] يقول الإمام "الباقلاني": إن قدرة الله تؤثر في ذات الفعل وتوجده، وقدرة العبد تؤثر في وصفه من كونه طاعة أو معصية، وهذا موافق للواقع

(١) قال الإمام "الباقلاني": إن قدرة الله تؤثر في ذات الفعل وتوجده، وقدرة العبد تؤثر في وصفه من كونه طاعة أو معصية، وهذا موافق للواقع لأنني عندما أرفع يدي أشعر بأن هذا الفعل ليس من خلقي ولكن من خلق الله ـ تعالى ـ " انظر الإنصاف ص١٣٩.

لأنني عندما أرفع يدي أشعر بأن هذا الفعل ليس من خلقي ولكن من خلق الله . تعالى . " انظر الإنصاف ص١٣٩.

٧-هناك تقارب بين الأشاعرة والماتريدية في مسألة أفعال العباد، ولكن تجدر الإشارة بأنه ومع هذا التقارب لكننا نجد بعض العلماء: قد ذكر فرقًا جوهريًا بين المدرستين حيث ذكر:

أن الأشاعرة وإن كانوا يقولون بأن أفعال الإنسان اختيارية بإرادته إلا أنهم يرون أن هذه الإرادة مخلوقة لله تعالى ومن هنا يقال للإنسان على مذهبهم بأنه مختار في أفعاله مضطر في اختياره.

أما الماتريدية فهم يرون أن إرادة الإنسان لها معنيان:

* الإرادة الكلية: وهي اسم لصفة الإرادة التي من شأنها ترجيح أحد المقدورين من الفعل والترك والتعلق بكل واحد منهما على سبيل البدل.

* والإرادة الجزئية: وهي صرف الإرادة الكلية واستعمالها في جانب معين، ويعبر عنها الماتريدية ب"القصد" أو "صرف الإرادة".

وهم يرون أن الإرادة الكلية مخلوقة لله تعالى، أما الإرادة الجزئية فغير مخلوقة وأمرها بأيديهم وهي ما يملكونه من أفعالهم المنسوبة إليهم ومدار تكليفهم بها ومسئوليتهم عنها.

وهم بهذا يخالفون الأشاعرة الذين جعلوا الإرادة سواء أكانت الكلية أم الجزئية من الله تعالى، والماتريدية هنا حينما يُمَلِّكون الإنسان هذه الإرادة الجزئية ويجعلونه مستقلا بها لا يتناقضون مع مبدأهم الذي اتفقوا فيه مع الأشاعرة وهو أنه لا خالق إلا الله تعالى، وذلك لأن الخلق إنما يتعلق بالموجود أما هذه الإرادة الجزئية فهي من قبيل "الحال" الذي هو واسطة بين الموجود والمعدوم.

٨- وبالأخير: فقد ظهر من خلال تحليلنا لمذهب الأشاعرة والماتريدية فى الكسب، نرى أن الكسب عند الماتريدية أقرب الى الفهم، لأن رأى الأشاعرة لا يخرج نوعا ما عن الجبر الباطني، ولذلك سموا مذهبهم بالجبر المتوسط. والكسب على رأى الماتريدية هو المتعلق به الثواب والعقاب، وهو الرأى المتفق مع ما جاء فى

الحديث، يقول الرسول صلى الله علية وسلم: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امريء ما نوى والنية كما يقول ابن رجب الحنبلي: " اعلم أن النية فى اللغة نوع من القصد والإرادة " كما أسلفت ذكر ذلك.

## المراجع والمصادر


١. ابن المرتضى / أحمد بن يحيى المرتضى: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، تحقيق، توما أرلند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣١٦هـ.
٢. ابن الهمام: التحرير في أصول الفقه، ط/ دار الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٣. ابن الوزير/ محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين اليمني: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
٤. ابن حجر/ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه

وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥. ابن حزم/أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت
٦. ابن حنبل/ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد: المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ.
٧. ابن قيم الجوزية / محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين: الكتاب: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
٨. ابن منظور/ محمد بن مكرم بن على: لسان العرب، ط دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٩. أبو الحسن / مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت
١٠. أبو المعالي الجويني/ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق، محمد زاهد الكوثري، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
١١. أبو المعالي الجويني/ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق، د. محمد يوسف موسى، أ. علي عبد المنعم عبد الحميد، ط/ مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠م
١٢. أبو داود السِّجِسْتاني/ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي: سنن أبي داود، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، ط دار الرسالة العالمية، ط١/١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩ م
١٣. أبو زهرة / الشيخ محمد: تاريخ المذاهب الإسلامية، ط /دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٤. أبو عذبة /الحسن بن عبد المحسن: الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية /ط١، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٢هـ

١٥. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين / دار الفكر / بيروت / د ت

١٦. الإسفراييني/ طاهر بن محمد الأسفراييني: التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط/ دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٧. الأشعري/ أبو الحسن علي بن إسماعيل: الإبانة عن أصول الديانة / ط٢/ القاهرة / ١٣٩٧هـ

١٨. الأشعري/ أبو الحس علي بن إسماعيل: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق، د. حمودة غرابة، ط/ مكتبة الخانجى، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م

١٩. الآمدي / سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم: غاية المرام في علم الكلام، تحقيق، د. حسن محمود عبد اللطيف، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٣٣هـ، ٢٠١٠م.

٢٠. الآمدي/ الإمام سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم: أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢/ ١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤م.

٢١. الإيجي / عضد الدين بن عبد الرحمن بن أحمد، المواقف، بشرح الجرجاني، وحاشيتي، السيالكوتي وحسن جلبي، عنى بتصحيحه / محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط/ دار السعادة، القاهرة، ط ١، ١٣٢٥هـ، ١٩٠٧م.

٢٢. الباجوري / إبراهيم بن محمد بن أحمد: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تحقيق، د. على جمعه، ط/ دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م

٢٣. الباقلاني / أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق، محمد زاهد الكوثري، ط/ المكتبة الأزهري للتراث، ط ٢، القاهرة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م

٢٤. الباقلاني / أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٥. البخاري/ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ

٢٦. البخاري/ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: خلق أفعال العباد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط/ دار المعارف السعودية، الرياض.

٢٧. البزدوي / أبو اليسر محمد: أصول الدين، تحقيق، د. هانز بيتر لنس، ضبط وتعليق، د. أحمد حجازي السقا، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م

٢٨. البغدادي / أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، تحقيق، محمد عثمان الخشت، ط/ مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

٢٩. البياضي / كمال الدين أحمد: إشارات المرام من عبارات الإمام، تحقيق يوسف عبد الرازق الشافعي، ط/ دار النشر زمزم ببلشرز، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م

٣٠. التفتازاني / سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله: شرح المقاصد، تحقيق / د. عبد الرحمن عميرة، ط /عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م

٣١. التفتازاني: شرح المقاصد، الناشر دار المعارف النعمانية سنة النشر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٣٢. الخيالي (عبد الله الأيوبي): حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية /ط١/ الاستانة / ١٣٠٠هـ

٣٣. د. جلال موسى: نشأة الأشعرية وتطورها /طبعة أولى / دار الكتاب اللبناني / بيروت /١٣٩٥هـ

٣٤. د. حسن الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية، ط/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤٧٤. وانظر: الإمام الأشعري: اللمع، ص ٧١، ص٧٩.

٣٥. د. حمودة غرابة: أبو الحسن الأشعري، ط/مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٣٦. د. علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية / مكتبة وهبة / ١٩٩٥م

٣٧. د. علي عبد الفتاح المغربي: إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي، مكتبة وهبة، ١٩٨٥م

٣٨. د. علي عبد الفتاح المغربي: حقيقة الخلاف بين المتكلمين / مكتبة وهبة / ١٩٩٤م

٣٩. د. محمد السيد جليند: قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي أصولها وتطبيقاتها، مطبعة التقدم، القاهرة / ١٩٩٧م

٤٠. الذهبي/ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز: سير أعلام النبلاء، ط/ دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م

٤١. الرازي / زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط/ المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٤٢. الرازي / فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين: مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.

٤٣. الرازي / فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين وبذيله تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي، تحقيق، طه عبد الرؤف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ت

٤٤. الزمخشري / جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: المنهاج في أصول الدين، تحقيق، سابينا شميدكة، ط/ الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م

٤٥. السيالكوتي (عبد الحكيم): حاشية السيالكوتي / مطبعة السعادة / طبعة أولى / ١٣٢٥هـ

٤٦. شمس الدين السمرقندي: الصحائف الإلهية، تحقيق د. أحمد الشريف، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٥م

٤٧. الشهرستاني / محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، تحقيق محمد فتح الله بدران، ط/الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهر ة، مصر، ٢٠١٤م

٤٨. الشهرستاني / محمد بن عبد الكريم: نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق، ط ألفرد جيوم، د.ت

٤٩. الصابوني / نور الدين: البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق، فتح الله خليف، ط/ دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م

٥٠. صبري/ شيخ الإسلام مصطفى صبري: موقف البشر تحت سلطان القدر، دار المطبعة السلفية، ط١، ١٣٥٢هـ

٥١. الغزالي / أبو حامد محمد بن محمد الطوسي: الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق، عبد الله محمد الخليلي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م

٥٢. الفيروزآبادى / مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط، الثامنة، ١٤٢٦ هـ ،٢٠٠٥ م

٥٣. القاري /علي بن سلطان محمد: منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ومعه التعليق الميسر على شرح الفقه الأكبر للشيخ: وهبي سليمان غاوجي، ط/دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م

٥٤. قاسم /محمود قاسم: الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، القاهرة، د.ت

٥٥. القاضي / عبد الجبار بن أحمد الهمذاني: شرح الأصول الخمسة، تحقيق، د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م

٥٦. القرطبي / شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط/ دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م

٥٧. قواعد العقائد، الغزالي: تحقيق/ موسى محمد على، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٨. الكمال بن أبي شريف: المسامرة، والكمال بن الهمام: المسايرة، مع حاشية زين الدين قاسم الحنفي" ابن قطلوبغا " ط /المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٧ هـ

٥٩. الماتريدي/ أبو منصور محمد بن محمد بن محمود: التوحيد تحقيق، د. فتح الله خليف، ط/ دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ

٦٠. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، المعجم الوسيط، ط/ دار الدعوة، د.ت

٦١. محمود/ د. عبد الحليم: الإسلام والعقل، ط/ دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٨م

٦٢. مدكور/ د. إبراهيم: في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه، ط/ مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٢، ١٩٨٣ م

٦٣. المسامرة ١١٣ / كمال الدين بن أبي شريف / دار الكتب العلمية / ط١ / ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.

٦٤. النسائي/ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني: السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط/مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م

٦٥. النسفي / أبو المعين ميمون بن محمد: التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول الشافعي، الناشر، ط /المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٦م

٦٦. النسفي / أبو المعين ميمون بن محمد: بحر الكلام، دراسة وتعليق، د. ولي الدين محمد صالح الفرفور، ط/ مكتبة دار الفرفور، دمشق، ط ٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م

٦٧. النسفي / أبو المعين ميمون بن محمد: تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق، محمد الأنور حامد عيسى، ط المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط ١، ٢٠١١م

٦٨. النشار/ د. سامي علي: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط/ دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ط/ دار السلام، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.